

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله باعث الخلق يوم الدين الذي بث الارض ومن عليها

وهو خير الوارثين والصلوة والسلام على سيدنا محمد افضل

الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه الطيبين مدة دوام السموات

والارضين ^{وهم} فيقول الفقير الى الله الحقير عمر بن الشيخ

محمد بن الزكي الغفاري غفر الله ذنوبها وسر عيوبها واغاث

عليها انحاء السعادة ورزقها الحسنة وزيادته فائدة

الحقيقة ^{درة} الشريفة ينكشف بها سائل ربه في علمه

الرائض ومستمعها بالفتح الواضع على المنح الفائض راجع الى

الله تعالى ان يكشف بها الغوامض ويرتبه على مقادير وقصو

التحقيق
انوار اليقين وسبلها اذنة

وفصول اثني عشر خاتمة فيها اجابته بحقيقا فيها عن الا

بماز الخلق الاطياب المل المتولى التوفيق لاهدى السبيل

واقوم الطريق المقتدة في تعريف العلم في موضوعه و

غايته وما يتعلق بها الفرائض اصطلاحا علم مسائل

تفرده احوال قسمه الزكاة على مستحقها الى الزكاة اربنا لا

يبحث في كيفية قسمه الواجب في موضوعه اى علم الفرائض

الفسحة لا الزكاة لانه من الفقه وموضوع الفقه فعل المكلف

ومخوفاتهم النية واجبة بول وغايته ابعال مقدار

حقوقهم اى المستحقين اليهم ولو بالقوة لا سعة مقدارها

لان غاية العلم الشرعية هي العمل ويمكن حمل العلم في التعريف

والفصل في العلم والعمل
المختص به او الذي يجب عليه
المختص به ما يتلوهما بالعلم

والتعليم في العلم والعمل
فمن فعل العلم في العلم
فمن فعل العلم في العلم

المختص به في العلم والعمل
والمختص به في العلم والعمل
والمختص به في العلم والعمل
والمختص به في العلم والعمل

على التصديق بالمسائل وعلى الملكة الحاصلة من ما رتبها

وهو جمع ونصبه بمعنى مفروضة من الغرض وهو لغة التقدير وشرعا

هنا انصبت بقدر الوارث الخاص وبشر هذا العلم بطلبها لانه

من السهام المقدرة فشرها بقدر والشارع لها على غيرها

وهو متوقف على علم الفتوى وكتب وحساب بان يعلم انصبت

كل وارث من التركة وكيفيته انساب الوارث المبدء وانه من

حساب يخرج المسئلة والاسماء فيه قبل الاجماع آيات الوارث

واجبا كجدة الشيخين الحيوان ايضا باهلها فانها اولي

اي اقرب رجل ذكر وفائدة لفظ ذكر بيان ان الوارث بالرجل مقابل

الموتى للتشمل كصبي ورجل افادة ان الذكر ليس عاما مخصوصا

بغيره كصبي ورجل افادة ان الذكر ليس عاما مخصوصا

عن الوصية فانها تقدر
للاولاد والوارث الا ان
يخرج الفرض من التركة
وهو متوقف على علم الفتوى
وكتب وحساب بان يعلم
انصبت بقدر الوارث الخاص
وبشر هذا العلم بطلبها
لانه من السهام المقدرة
فشرها بقدر والشارع لها
على غيرها وهو متوقف
على علم الفتوى وكتب
وحساب بان يعلم انصبت
كل وارث من التركة
وكيفيته انساب الوارث
المبدء وانه من حساب
يخرج المسئلة والاسماء
فيه قبل الاجماع آيات
الوارث واجبا كجدة الشيخين
الحيوان ايضا باهلها فانها
اولي اي اقرب رجل ذكر
وفائدة لفظ ذكر بيان
ان الوارث بالرجل مقابل
الموتى للتشمل كصبي ورجل
افادة ان الذكر ليس عاما
مخصوصا بغيره كصبي ورجل
افادة ان الذكر ليس عاما
مخصوصا بغيره كصبي ورجل

وَعَلَيْهِمُ السَّلَامُ

فَصَوَّمُوا وَرَدُّوا فِي الْمَنِّ عَلَى تَعْلِيمِهِ وَتَعْلَمُهُ أَجَابَتُهُمَا صَاحِبُ

قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَالَوْا الْفَرِيقَانِ فِي أَمْرٍ تَبَوَّضُوا فِي هَذَا

الْعِلْمِ سَيَقْبِضُ دُثْمُ الْفَرِيقَيْنِ حَتَّى يَخْلُفَهُمَا قَتْلَانٌ فِي رَيْبَةٍ فَلَا يَجِدَانِ

مَنْ يَقْبِضُ بَيْنَهُمَا وَرَدَّ أَنْ نَصَفَ الْعِلْمَ لِيُقَلِّقَهُ بِالْمَوْتِ الْمَقَابِلِ

لِلْمَوْتِ وَلَمْ تَأْوَ بِإِلَاقَةِ آخِرِهَا أَنْ يَنْصَفَ بَعْضُ كَصَنْفٍ وَبِئْسَ

وَجُوبًا عِنْدَ ضَبْطِ التَّرَكَةِ وَالْإِفْدَاءِ مِنْ تَرْكِ الْمَيْمِ وَهُوَ

يَخْلُفُهُ حَقًّا كَجَنَابَتِهِ وَحَدِّ قَفْزِهِ أَوْ اخْتِصَاصًا كَاللَّابِ عِلْمِهِ أَوْ كَمَا

كُنْ فَخَالِدٌ بَعْدَ مَوْتِهِ وَيَتَّخِذُ مَرْفَاقَهُ لِدُخُولِهِ تَقْدِيرُ فِي

آخِرِ خُرُوجِهِ مِنْ حَيَاتِهِ وَأَمَّا قَوْلُ بَشِيرِكَةَ نَصِيرُهَا فِي حَيَاتِهِ وَتَقْوَى بِشِيرِكِهِ

لِنَعْلَمِهِ فَإِنَّهُ مِنْ عَاشِرِ بَعْدَ مَوْتِهِ بِمَجْزَى لَبْنِي أَوْ كَرَامَةِ لَوْ لِي لِي بَعْدَ

وَقَوْلُهُ وَرَدُّوا فِي الْمَنِّ عَلَى تَعْلِيمِهِ وَتَعْلَمُهُ أَجَابَتُهُمَا صَاحِبُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَالَوْا الْفَرِيقَانِ فِي أَمْرٍ تَبَوَّضُوا فِي هَذَا الْعِلْمِ سَيَقْبِضُ دُثْمُ الْفَرِيقَيْنِ حَتَّى يَخْلُفَهُمَا قَتْلَانٌ فِي رَيْبَةٍ فَلَا يَجِدَانِ مَنْ يَقْبِضُ بَيْنَهُمَا وَرَدَّ أَنْ نَصَفَ الْعِلْمَ لِيُقَلِّقَهُ بِالْمَوْتِ الْمَقَابِلِ

وكذا اذا لم تنزوجه لم يخف ان تعود
اليه بالطلاق جدي لان زوال
العصمة من حقوقي وعودها فكونك
فيه فليس عليك العود ولم يثبت فيه
ما لا يلزم العود

ملكه اليه ولو تزوجت فبضه لم تعد اليه بل بقي نكاحها بما

يجوز تعلق بغيرها اي التركة ^{كان} للا او بعضا وانما يد به اذا انفقت

لا يجوز في حياته بخلاف حق الزم المتعلق بالحي ^{بغيرها} الجور عليه فيد

بالجهاد وان تعلق بعين ماله في حياته وما تعلق به لا يجوز كال

وجبت فيه زكاة قبل موته ولو من غير الجور كالشاة الواجبة

والابل فيقدم على حق التجهيز لانه كالا هو ذ ولو لم

النصاب بعد الثمن الا قدر الزكاة كشاة من اربعين

ما عداها لم يقدم الا ربع عشرها وجاهن باذن السيد او ذ

الاشاق وقبضه مال ولو ينفوه عن العتصاف فالجور عليه

يقدم على غيره باقل الامرين من الارش وقبضه الجاني بخلاف

لعدم خروجه عن الرقبة
لو لم يسلط في الدية ذرة النخلة
الا ليعا ذرة النخلة فانه ما تعلق به ولو لم يسلط
والدية فلهذا ربه ذرة النخلة

بالفوق من قوته قدم الجور على باقل الامرين من الارش
وقبضه الجاني قبض الرهن لا قبض رهنها والرقبة فلو
قدم غيرهما فانت والرهن يتعلق بالذمة ايضا
اما اذا تعلق رقبته قود او ذمته مال فلا يغير
تقرر الواشقة
فلو وقبضه بعد قدمت مؤن التجهيز لتعلقها
بالحانة بالموت فقد بقي تعلقها بالحانة فتقدم عليها
وكذا الوفاة الموت بان يخر السيد حياته فوجب مالا
ثم يجوز السيد في ذمته بقدر
ان ينفق في الحانة جميع بين الصلحين

١٢٥
 كتاب في الفقه
 كتاب في الفقه

بمختلف المتعلق بوقته قصاص ان يذنبه مال فلو اشتهر
 المصنف فيه بالبيع وجرهون هذا جعلها وان جرح على الراجح
 منه فرع الحوت بعضهم بالرهون لجهة الاسلام اذا مات
 وقد استقرت في فقهه لغيرها بعين التركة حينئذ فلا
 فلا يصح نصف الوارث فيها حصة نصف الماه عنه من مجموع اموال
 الحج الا الضرورة لان خيف تلف متي منها لو لم يبادر الى بيعه
 وردها بانحو وقال في كفاية في الذمة ويتسلمه يظهر جواز
 المصنف يجوز فراغه من التحلل الثاني وما يجمع بين فقه
 مات مشد به مخلصا بفقهه ولزم هنا مانع من الفسخ فيمكن
 البيع من الفسخ وبقوته وان له حجر عليه بالفلس قبل
 لان اصل حله

بمختلف المتعلق بوقته قصاص ان يذنبه مال فلو اشتهر
 المصنف فيه بالبيع وجرهون هذا جعلها وان جرح على الراجح
 منه فرع الحوت بعضهم بالرهون لجهة الاسلام اذا مات
 وقد استقرت في فقهه لغيرها بعين التركة حينئذ فلا
 فلا يصح نصف الوارث فيها حصة نصف الماه عنه من مجموع اموال
 الحج الا الضرورة لان خيف تلف متي منها لو لم يبادر الى بيعه
 وردها بانحو وقال في كفاية في الذمة ويتسلمه يظهر جواز
 المصنف يجوز فراغه من التحلل الثاني وما يجمع بين فقه
 مات مشد به مخلصا بفقهه ولزم هنا مانع من الفسخ فيمكن
 البيع من الفسخ وبقوته وان له حجر عليه بالفلس قبل

لان اصل حله
 لان اصل حله
 لان اصل حله

مودة فان وجد مانع كفتل حق لازم ككثابة به وكثا خيد
 نسخة بلا عند قدم التجهيز وما لراض اذا اطلع الملك
 بعد الحج وقبل الضعة الا قد حصه العامل ما لم يبق
 غيره فالعامل يقدم به ومكسوب عبد اذا قبضه كيد
 فان نفقته ولا نفقة زوجته ان كانت تتلق به فيقدم
 بها فيبعد اداء الحق المتعلق بينهما سواء كان مذكرا او غيرها
 كما اشترى اليه بالكاف يد بكون تجهيز مونة من نفسه او
 غيره ان مات قبله وفاقا او معه كما قاله حج وشرع الارشاد
 وقضية عبارة الخبر للعطيب عدم وجوبه في المحبة وهو
 ما يحتاج اليه من نحو كن وحول وطاء واجرة غسل وعمل

بيان المومن وامر مومن كنفسه خذقة الهرة
 ونظر الحركة وهو من لان عليه نفقته من نفسه
 وعينه ارم

في القاموس جهاز البيت والعروى والى فرا كرو الفقه ما يحتاجون اليه
 وقد حقه في هذا في اجتهاد في اجتهاد في اجتهاد في اجتهاد
 كما يلفظ به فهو مومن في مان الاجتهاد في اجتهاد في اجتهاد
 اضطر مومنهم او قوتهم وقد لا يهتفوا افضل ما لهم انهم انهم والاول
 اعلمهمهم اقل الامور والتهافت متحدثان او الامم من الثاني والافاضة
 في بكون التجهيز مملوكة والمراد بالتجهيز التهيئة على كسب
 التجهيز والله اعلم كما اللهم صل على سيدنا
 محمد وآله وسلم عبد الابن رضا شاه
 مولانا خالد قدس سره
 ١٣٥١ هـ

وحمل وحفر ثمة (لو اجتمع معه مائة ولم تغتفكته الا
باحدهما فالأوجه نقد به او اجتمع جميع من مائة وما توافقه
قدم كافي الوضحة من يخشى تغتفكته ثم الاب لسلك حرمته ثم الام
ثم الاقرب فالأقرب ويقدم الاكبر سننا من اخوان مثلا فالأفضل
ينبغي علمه او غيره وبين من وجب له كذا في الدفاعة ثم قال الا
تقدم الوجه على جميع الاقارب ثم المملوك الخادم لها ^{تقدم}
اب على ابنه وابن عمه وجعل على صبيته وهو على غيره فان
استقرت القرى بينهم فانه يتبوا قدم كذا حيث امن من فشا
غيره ولو مضوا لا وانا محفر بمعرف محبته وعسا
وفت الحوش ولا عبرة بما عليه في حياته من اسره وتغير

والانسان في الرق نعم اقر الله ربه
اعنيتم وقله كذا في النهاية لابن ابي
الاسود

المطابق للكتاب المذكور في نسخة
والله اعلم بالصواب

فَبَدَّ التَّوْحِيدَ بِدَيْفِضَاءِ دِينِهِ الْمُنْعَلَقِ بِذَمِّهِ مِنْ أَسْلَمَ

لله نع ام لادق وان لهو موب لوجوبه عليه ويقدم دين الله

مع كذا وكذا، وجه على بن آدمي فائدة، قال:

الحفنة لولد يوم السبت ياء دين لله تعالى يؤد عنك

ان تبرع به الوارث وانا اوصيه وجبت نفسه من ثلث الباقي

ويعتمد دين العباد عليه لانه تعالى هو الغني ونحن الفقراء

مفتد و صديقه و الحبيبها من غزو علق بالوفد و يدري

يُخَوِّفُ مِنْهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ لِقَوْلِهِ مَنْ يُعَدِّصْ فِيهِ نَفْسًا يَهْدِ اللَّهُ

دَيْنٌ وَفَدَّيْتُ الْوَصِيَّةَ بِهِ عَلَى الدِّينِ خِثَاءَ الْوَرِثَةِ عَلَى

وَقَدْ بَيَّنَّا
لَهُ الْبَيْتَ
لِحَاكِمِ الْحَبَابَةِ
فَمِنْ قَدِيمٍ
الْمَشْفَعَةُ بِالْأَنْبِيَاءِ
قَدِيمٌ وَجَدْتُهُ
عَلَى أَرْوَاحِهِ
فَمِنْ قَدِيمٍ
خَالِدِينَ فِيهِ
فَمِنْ قَدِيمٍ

وَقَدْ بَيَّنَّا
لَهُ الْبَيْتَ
لِحَاكِمِ الْحَبَابَةِ
فَمِنْ قَدِيمٍ
الْمَشْفَعَةُ بِالْأَنْبِيَاءِ
قَدِيمٌ وَجَدْتُهُ
عَلَى أَرْوَاحِهِ
فَمِنْ قَدِيمٍ
خَالِدِينَ فِيهِ
فَمِنْ قَدِيمٍ

فدخل الوصية بثلث باق بعد الدين وبمضيه ولو عرق
الدين الزكاة نفدت الوصية وحكم بانقضاءها
أربعة أو ثمانية أو أحد بوفائه وأعبرت الوصية من الثلث
وإن كانت الآية مطلقة لتفيد أنه لها بقره صلى الله
عليه وسلم الثلث والثلث كثير شبيهه مثل الثمان
صورة يتساوى فيها الدين والوصية وأخرى تقدم فيها
على الدين وهما قبل الوارد ^{ثلاثة} واحدان على الميراث الف دينار
وأخرى أو فدية بثلث ماله والزكاة الف وصلة فيهما العاشر
فصفت الزكاة بينهما أربعة أركان صدق مدعى الوصية أو لا
قدت لكن قال ابن حجر ومير الأصبح بالصواب تقدم الدين

فإن كان الدين والوصية معا لم ينفذ الوصية

فإن كان الدين والوصية معا لم ينفذ الوصية

فإن كان الدين والوصية معا لم ينفذ الوصية

فإن كان الدين والوصية معا لم ينفذ الوصية

على الوصية سواء صدقة ما مالم لا كما لو ثبتا بالبيضة واللبان
من التركة من حيث الشك بالصدق فيه لو ثبت على
ما باقى بانه قلنا من حيث الشك او لا من حيث
الملك الا ان يملكها بالوصية وان كان عليه دين
ومن ثم فانه انما عند التركة لا انما الذي هو الارث
فصل في بيان شرط الارث وهو ما يلزم من عدمه العلم ولا
يلزم من وجوده وجود العلم وما يفرضه وهو عرفا ما يلزم
من وجوده العلم ولا يلزم من عدمه شيء وسببه وهو ما
يلزم من وجوده الوجود من عدمه العلم لذاته وعدمه الوتر
شرطه اى الارث امور ثلثة احدها ^{بوجود الوتر} بغير

ول من ثبت الارث لا يشترط العلم بوجوبه وشرطه
فانما انما عند التركة ولو لم يفرق وادرك
بل اذا نفي لم ينقلا
باعناق من عوس

من الذكور والامات

ما رخص القسط لكم وولدكم
ببعض الامور يكون عليه الحكم
فالحكم هنا منع الاثر وانما
هو القسط عدل وانما كذا

ونعمه يعمى فكل في نفسه
والناب والناج والناج

صحيح ليس لغيره شيء من الميراث ولمنعه المولاة وقبل ان يموت

ورثه لانه قتل بحق ورد بان الميراث اذا لم ينضب انما الحكم بوصف

فمنه شيء عليه ينضب غالباً كالشقة في السفر وقصد

من علم في الارث يوطى
الشر لا السبب الى ان
الميراث

لا استعمل هنا فريضة ولو اقر بقتله او رخصه

ولو موضوعاً على لوجه قتل او قتله بالحال او بعينه ورث

او يمين
في حق صاحب

وكذا الواجب لزوجته فانت بالولادة كاجرم كخطيب ويؤخذ

ترجمته كلام ابن حجر وكذا الوارث لما في نفسه في بيته فالله

منه حبة ثم زوجته فانت فانه رثها كما افق به البلقي ولو

سقاء دواء فانت فان كان عارفا ورثه او غير عارفا لم يرثه كما

سقم عن م ولو خفي بوابه فوقع فيها مورثه فانت لم يرثه على

وقد رتبنا في الصلوات خلافه من

الصلوات

على المشهور وقد رتبنا من ينزله كان يجره ثم عونا الجاهل
قبله ومنها اختلافهم في التوارث بين حرب وذوقها
او مؤمن ببلادنا كافي التبعة لانقاء الموالاة بينهما فلي

عقد الامام الذمة لطائفة فاطمة بدراهم وارثيها وحري

وخالفهم في النهاية فقال لا فرق بين الذي يدنا ولا
ويوافق ظاهر اطلاق الخبر وتوارث ذمي ومجاهد و

مؤمن ومنها اختلاف طائفة فلا يرتب اسلام من كافر والعكس
وان اسلم قبل فسخه الزكاة لحذر الصلوات من لا يرتب المسلم

من الكافر ولا الكافر من المسلم ولا امر بطلبه يد عليه

مالوط كافر عن روضة حامل ووقفنا الميراث فاسلمت

والا فخر بالنسبة الى الميراث

والا فخر بالنسبة الى الميراث ولا الميراث لها
فان يوافق ظاهر اطلاق الخبر وتوارث ذمي ومجاهد و
مؤمن ومنها اختلاف طائفة فلا يرتب اسلام من كافر والعكس
وان اسلم قبل فسخه الزكاة لحذر الصلوات من لا يرتب المسلم
من الكافر ولا الكافر من المسلم ولا امر بطلبه يد عليه
مالوط كافر عن روضة حامل ووقفنا الميراث فاسلمت

ثم ولد فان الولد يورث منه مع حكمنا باسلامه تبعاً لآبائه
وما لو وطئ يهودي نصرانيته بنكاح او وطئ شديده فوالت
ولدا واختار بعد البلوغ ملة احدهما فانه يورث من الآخر
اختلاف الدين ومجايع عن الاول بان العبرة في اتحاد اللان
بمخالفة الوث وهو محكوم بكفره حينئذ والاسلام طارئ
عليه بعده وعن الثاني بان دينهما في حكم المتحد لان جميع
مطل الكفر في الطلاق كالملة الواحدة قال الله تعالى فاذا
تبع الحق الاختلال ومنها خوردة كوزندقة فلان يورث مرتد
عن الموت وان اسلم قبل فسخه التركة لا امر مثله لان ما خلف
في ذلك كافر اصل للنفاه بينهما لا يورث على دينه وذلك
بما يقتضيه

[illegible]

هذه مولا يورث لان ما فيه بيت المال انسيبه في الا

سلام اور الودہ افرع ، الوقع شخو ط و مسلم مع الکافأ

خازند المخطوطة ومات سرية وجب قود الكفر ويسئوفيه من

كان وارثه لوالا الوده والوند بود هو لا يتدين بدني كالرند

فلأث والابورث وكذا انما نفود او غوه ومنه فارق فلأث

فیه رق و لم یدر او کجا یا ای بعضاً او ام ولد لانه اوور

فكان الملك السيد وهو اجنيح من الميث والاورث الرقيق

وَدَّ بَنَاتِ سَمْعٍ اِذَا بَاتَ مَا اَى مَالُ مَلِكِهِ وَفَضْلُهُ شَجِيحُهُ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

انتم فيه
السلطة
ان لم يكن معتقاً بالمعنى وكان معتقاً
والدائرة غيرة او الادانة لا شيء
حيث السيادة او لا حيث الولاية
ان كانت توكلا

وكانت العدة على الحياة وهو
حر وان كان رقيقا حال الموت

لاستيفاء حقه مما اكتسبه بالرقية (منه) استثنى من

في الرقبة لا يورث لافرد وان جاز عليه ثم تقصر الامان فيه

واسرق ومات بالسراية في حال رقة فالوارثه على الاصح وقد

بما انه اخذها نظر الحرية السابقة لا تفرها بما قبل

الوق فلا استثناء حقيقة وعقد منه اي المانع لقان وكثر

منه فان استثناء الارث فيه بين الملائع ومن يدليه وبين

الولد المنوي لا انتفاء سبب هو كسب وتو اما اللفظ ليشي

خلافا للمالكية فلا توارث بينهما الا بقرابة الام ونسب

فلو تنازعا مجهولا ولا حجة فان ما ياقبله وقفا البها من تركه

كل ارث ولديه عكسه وقفا تركته ارث اب وعدم الارث هنا حقيقة

فان الرقبة لا يورث لافرد وان جاز عليه ثم تقصر الامان فيه
واسرق ومات بالسراية في حال رقة فالوارثه على الاصح وقد
بما انه اخذها نظر الحرية السابقة لا تفرها بما قبل
الوق فلا استثناء حقيقة وعقد منه اي المانع لقان وكثر
منه فان استثناء الارث فيه بين الملائع ومن يدليه وبين
الولد المنوي لا انتفاء سبب هو كسب وتو اما اللفظ ليشي
خلافا للمالكية فلا توارث بينهما الا بقرابة الام ونسب
فلو تنازعا مجهولا ولا حجة فان ما ياقبله وقفا البها من تركه
كل ارث ولديه عكسه وقفا تركته ارث اب وعدم الارث هنا حقيقة

الشرط لا يتصل به

حقيقة لعدم تبين وجود الشرط وهو ما ساء قبل السبق

وانشاء الارث فيها لانشاء الشرط الثاني من شرط الارث ولذا

فلنا سألنا فانهم يمتنعون بالمانع كما قاله الواقعي ما يجامع

السبب والشرط وهذه ليست لك وسببه اي الارث

اربعة ثلاثة جمع عليها وهي نكاح صحيح وان لم يها ولو غرق

امه فخرج من تلك ماله في موهونه وتزوج بها فاكانت مسئولة

ورثته لان عتقها لا يتوقف على اجازة احد والام يترتب للولد

(فائدة) لو تزوج الرقيق او الاربعة فمرض الموت صح كعتق وتوا

رنا عندنا وقالت المالكية المعتد باطل ولا توارث وقراية خاصة

بأن يتصل نعم لو اشترى بمضنة فمرض الموت عتق عليه ولا يرث

الراصد او فرغ

فلما جتمع جميع دواعي الدفول نعم لا يعتق انه تزوج
من ثلثة مرضى موت في مرض الموت
لما ان عتقها وصديق لوارث فبقيت على اجازة الاربعة
واجازتها لا يتوقف على موتها وهي متوقفة على سبق اجازتها
فادعانا لانها لا تملك لغيرها من الموت لا يتوقف على اجازة
احد لان اجازتها لا تملك لغيرها من الموت لا يتوقف على اجازة
وهي متوقفة على سبق اجازتها

او حد مبرها
او ينفق عليها

دكت الوكعة واجازة العتق
لانها لو رثت لتوقف عتقها على اجازتها لا يعتقها وصديق لوارث
وهي متوقفة على اجازة الاربعة وهي متوقفة على سبق اجازتها
وهي متوقفة على سبق اجازتها وهي متوقفة على سبق اجازتها
وهي متوقفة على سبق اجازتها وهي متوقفة على سبق اجازتها

الراصد او فرغ

لأن الله يؤدّي إلى عدم إرثه في ورثتها من الجانبين
تارة من أحدهما فقط أخرى وولاء ويختص دون سائر
بطرف فيرث المتيق من يدي به المتيق لحدث الولاء
لحم كحمية النسب ولا عكس إجماعا (نبيه) بقوله
بالولاء من طرفين في مسئلتين أحدهما إذا اعتق ذوقا
ثم استحق كيد بدار الحرب فاسترقه عتيقه ثم عتقه
ثم أسلمها فكل منها عتيق الآخر ويتوارثان وثانيتها
اعتق شخص عبدا فاشتري المتيق إياها بعتقه فاعتقه
فثبت لكل منهما الولاء على الآخر بهذا يلتزم ^{شخصا} لنا
لكل منهما الولاء على الآخر لكن إرثه من حيث إرثه عتيق

لاعتيق والارثيب عندنا وعند المالكية خلافاً
للمنفقة والحنابلة وهو اسلام ايجته وله جازمته
من بلاد المال اعطاه لواحد فيمقر تركه المسلم ان لم
يكن له وارث بالاسباب المنقولة وبافضلها ان كان ولم يستقر
لبنت المال ارضا للمسلمين عصبه لانهم يقولون عنه كما
قاربه ولجونا وارث من الارث اهل عنه وارثه من
ابو اود وغيره وهو صلى الله عليه وآله لا يرث شيئاً وانما
في مصلح المسلمين اما الذي لا وارث له يستقر له فتركه
او بافضلها لبنت المال فينيا (فروع) يجوز فيها ان
حدث او اسلم او عتق مملوكه ولا يخطى بكاتباً ولا قاتلاً

لاعتيق والارثيب عندنا وعند المالكية خلافاً
للمنفقة والحنابلة وهو اسلام ايجته وله جازمته
من بلاد المال اعطاه لواحد فيمقر تركه المسلم ان لم
يكن له وارث بالاسباب المنقولة وبافضلها ان كان ولم يستقر
لبنت المال ارضا للمسلمين عصبه لانهم يقولون عنه كما
قاربه ولجونا وارث من الارث اهل عنه وارثه من
ابو اود وغيره وهو صلى الله عليه وآله لا يرث شيئاً وانما
في مصلح المسلمين اما الذي لا وارث له يستقر له فتركه
او بافضلها لبنت المال فينيا (فروع) يجوز فيها ان
حدث او اسلم او عتق مملوكه ولا يخطى بكاتباً ولا قاتلاً

لاعتيق والارثيب عندنا وعند المالكية خلافاً
للمنفقة والحنابلة وهو اسلام ايجته وله جازمته
من بلاد المال اعطاه لواحد فيمقر تركه المسلم ان لم
يكن له وارث بالاسباب المنقولة وبافضلها ان كان ولم يستقر
لبنت المال ارضا للمسلمين عصبه لانهم يقولون عنه كما
قاربه ولجونا وارث من الارث اهل عنه وارثه من
ابو اود وغيره وهو صلى الله عليه وآله لا يرث شيئاً وانما
في مصلح المسلمين اما الذي لا وارث له يستقر له فتركه
او بافضلها لبنت المال فينيا (فروع) يجوز فيها ان
حدث او اسلم او عتق مملوكه ولا يخطى بكاتباً ولا قاتلاً

ولامن فيه رق ولا كافرا ولو اوصى لوجله بشئ من التركة
اعطيه وجاز ان يعطى منها بالارث انهم بخلاف الوارث
المعين لا يعطى من الوصية بلا اجازة وتجميع الاسباب
الاربعة وان حجب بعضها بعضا في امام ملك بنت عمه
ثم اعتقها فترجعها فماتت ولا وارث لها غيره وحصه هذا
الصغير في الامام انما يتم لو عد نفسه وارثا وما اذا مات
جهته الاسلام كما قالوا فلا فرق بينه وبين آحاد المسلمين

ولا الاغ واحد بالاخصا وثلاثة بالبط فراد ثنان
ولا ان العلم واينه وان الاغ لغيرهم واحد بالاخصا
وان ثنان بالبط فراد ثلثة اضع فبلغت خمسة عشر
وقس عليه الا ثلثة فيما كان ^{مما} ما ذكره لكم

سبح بالابن والابن
سبح بالابن والابن

سبح بالابن والابن

المحض وابن وابنه كذلك وان سفل واخ مطم متفقا

اولاب اولام وابنه المد بمحض كذا وان كان ابوه اخا

لغيره وام وعلم كذا للميت وابنه او حله لا يوين اولاب للام

وابنه كذلك وزوج وزوج له وهو المتق وملا به

او بالمعتق ولم نقل متق للملا ينقص الحصة المشرية

الوارثات اي بالاجماع فلا تد ذوات الارحام عشر بالملا

وتنسخ بالاختصاص وهي بنت وبنت ابن وان سفل لم نقل

وان سفل للملا وهم ان بنت بنت الابن وامه للميت

وحله وان علت من الجهتين مدلية بوارث بان ادلت

بمحض الاناث او الذكور او بلانات الذكور واختلا بوين

2 4 6

عصمت و نعت

الفب والافلهما التمان وسقط وام واخ لا يون وزج

لأن غيرهن مجبوبة بغير الزوجة وتقام مسئلتهم

من اربعة وعشرين كذا الام وبنيت الابن اربعة واللبف

انظر عشر الزوجة ثلاثة والشفقة واحد او اجتمع المكن

اجتماعه من هه من كصنفين فالوارثه خمسة ابواباى الآله

ففيه تغليب وإني وبنتي أنقل بنان مغلب للأبويهم

ان المراد الابن حقيقه او الابن وابنه واحد الزوجين

الحجيم من عدمه فان كان الميت ذكرا فالسنة اربعه وعشرون

و تصح من اینین و سیمین او اندی هری از آنه عشر و تصح من سنده

وَاللَّائِيْنَ كُنَّ نَضَاجِیْهَا كَیْدًا ۚ اِذَا لَمْ یُوجَدْ مِنْهُمْ اِلَّا

[illegible][illegible]

من ثلثة وهو فر من احد الابوين والآخر من
فر من ثلثهما كالفر من الاخرين

منه مع ان التفسير
هنا لا ينافي
المفرد على علم
لا يسلطوا ولا
منه وما يخلو
بما فيك تامل
منه مع ان التفسير
هنا لا ينافي
المفرد على علم
لا يسلطوا ولا
منه وما يخلو
بما فيك تامل

الابن ابن نفسه افرم قولنا المكن امتناع اجتمعا

الزوجي على ميت نعم لو اقام رجل بيته على ميت

ملخوف ولكن انه امرئته وهؤلاء اولاده منها واقاسامهم

بيته زوجها وهؤلاء اولادها فكشف عنه فاذا هو

خبر له الا لئلا قدس بيته على الارح لان الولادة

صحت بطريق المشاهدة واللاحاق بالاب لكونه امرا حكما

اضعف منها لاضابطهم كل من انفرد من الذكور حاز جميع الميراث

الا الزوج والاخ للام وكل منفرد من الاناث لا يجوزها الا لمتعة

من قال بالولد لا يستثنى من الاولى الا الزوج ويقول يجوز

جميع المال لكل انثى الا الزوجه ثم انما يجب الذكر بان فقد الوتره

في هذا المكان
ففيه ان
ان النفي
هنا ان
فان وحده
اذ وحده
الانفص
بنات
مع ان التفسير
هنا لا ينافي
المفرد على علم
لا يسلطوا ولا
منه وما يخلو
بما فيك تامل

فان المتأداه
افضلها من اولادها
لانها انما تنجب بيته الزوجي على علم
وتنقطع بيته الزوجي على علم
ولا اولاده فكلنا التبتني تخلفا
ولاد له فليكن له

الناشئة باعتبار الكسب

الزوجة

الزوجة أو فضل عن وجد منهم شيء صرف كلها على الأول أو الثاني على الثاني

ليثبت مال أن انظم بأمام علم يستجمع لشروط الامام والابان

فقد الامام أو انتفى اهليته كان جاز لم تكن ليثبت المال

علم الاصح عند تحقق الاصحاب ورد على فرض لان المال

مصرف اليه او الى بيت المال بالاجماع فاذا انتقد احداهما

نهي الآخر ولا تناس على الزكاة في جوار الدفع للجائز

لان الشا من نص على لاية الامام للوكوة دون الارز فصرف الى

اهله عن الزوجين اجماعا لان علة الود هي القرابة المنقضية

فدها ومن ثمه رتب زيادة على حصتها بالزوجية بوجه تدل

بعمومة أو خولة بالوهم وذلك الود بنفسه اي العرف فلو ما

وغيره من النعمان عليهم

واذا احرف اليهم فالاحاد فيهم وسبأ في تسهيل اركانهم

عشرة اصناف وبالمال فيهم يصير وذا احد عشر جند وحده

وسبأ في سبأ وثمان واثنا عشر في ثلاث لايون او

لاحد هاء اولاد بنات للصلب كبت بنت اولاد كبت بنت

الابن ذكور او انا وبنات اخوة من جهتها الثلث واولاد

اخوات كذلك ذكور او اولا وبنو الاخوة لام واما بناتهم فدا

بنات الاخوة دعم لام اي في الاب لامة وبنات الاعمام من جهتها

وملكون بهم اي بالاصناف عشرة ما عدا الجد والجدة الى

اذ لم يتبق من زوجه فان فقدوا اي ذوا الارحام صرف في

المصالح فان وجد قاضي عدل شملها فالابنة صرفه من

ففي

لان الام تدعى

الاولاد

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

منهم

الى قوله بنسب علمه لم ينبت ومات المقر على اقراره فان تقدم في

الوصية له يمانه على ثلث ولو كل الزكاة فان فقد بوضوح في

بنت المال في الارثا وفي هذه الحالة للشا فصبه فانهم يتبعون

بنت المال المنتظم على كود وفي الارحام ولا يعرفون الزكاة الى

هؤلاء فصل في بيان الفروض ونسبها

فقطها الفروض اي الانصباء المقدرة التي لا زاد عليها ولا

ينقص عنها الا لأداء عمل ستة وبعدها بمساراة احصاها

واحتمها الربع وثلث ونصف كل وصنفه وركب عليها

ثلث ما ينوب باجماع الصحابة رضي الله عنهم احدها نصف

بدلت به كالجور لانها الكسور المفردة في الكثرة وهو

الوصية له يمانه على ثلث ولو كل الزكاة فان فقد بوضوح في بنت المال في الارثا وفي هذه الحالة للشا فصبه فانهم يتبعون بنت المال المنتظم على كود وفي الارحام ولا يعرفون الزكاة الى هؤلاء فصل في بيان الفروض ونسبها فقطها الفروض اي الانصباء المقدرة التي لا زاد عليها ولا ينقص عنها الا لأداء عمل ستة وبعدها بمساراة احصاها واحتمها الربع وثلث ونصف كل وصنفه وركب عليها ثلث ما ينوب باجماع الصحابة رضي الله عنهم احدها نصف بدلت به كالجور لانها الكسور المفردة في الكثرة وهو

لزوج بلا فرقة وارث بالقبولة الخاصة لزوجته ذكرا او غيرها ولدا
او ولدا بن وابن سفل ولو كان من غيره ومن زنا القولة
ولكم نصف ما ترك انما واكم ان لم يكن لهن ولد وولد الولد

ملحق به اجماعا او فاسا او اخل فيه اعمالا للفظ في حقيقته
وبماز عند من جوزة وليقة وبنت ابن واخت لغوام

ان السور

لابوين او لاب غردك عن عاصب وجاب لمولدا وان

كانت واحدة فلها النصف ويجوز في بنت الابن ما مر في ولد

الابن وقوله في الاخ والاه اخب فلها نصف ما ترك

للأم خارج عنه اجماعا مع مصبهن او اخواتهن او اجمع

بعضهن مع بعض فحكمكم ومانها ربع فمناشين لزوج

ان كانت الولودة واحدة وقدرنا فوارف على ان كان ثمة
واختلفوا في البنين فعمد ان عباس حكمها حكم الواحدة
لانهم جعلوا الثلثين لما فوقها بنين
نسيان مصبهن والاربع اما للثلاثة بقوله او اجمع
كان المار حقيقته او حكمها ما اذا اصبحت بنت ابني مع بنت ابني
ولا اختلفوا ان تزعم بغيرها من النسق الاخذ
كان المار بالاصحاح والاخذ لغيرهم مع اختها اجماع الاخذ لاني
مع الاخذ مع الاخذ لاني مع الاخذ مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني
لابوين مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني

لا يخفى ان
اجماع النصف مع بنت
الاخذ لاني مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني
ولا اختلفوا في الاخذ لاني مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني
لابوين مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني مع الاخذ لاني

اي الزوجان في عدة الطلاق اوجب بانه طلق بعد الدخول
 طلقه واحدة او ثنتين بلا عوض ولم ينقض عدتها فان
 لم يترك ذلك فبان (فانك) الزوجة المطلقة بانثافي الصحة

لا تترك بالاجماع وكذا في مرض الموت عندنا وقالت الحنفية تترك
 ما لم ينقض عدتها والحنابلة تترك ما لم تنقح والمالكية تترك ما لم تنقح

انقضت عدتها وانقضت بالزوج وراعيها ثلثان هو فرض
 فلواحد خضار واما بالانكاح فثلثان

لعدة شغل من له كنصف اي ثنتين فالكثرة البناء وبنا
 والاعوان لا يوجب اولاد منفردا عن من من عاصبه حاجب

حرمان او نقصان وذلك لقوله تعالى في الميثاق فان كن نساء فوق
 بنتين

اي باعتبار الموضع والا فالبنات لا يوجب حرمانا
 وثلثين المصلحة من نسبه وثلثين واولاد
 حرمانا بالانكاح ونقصانها اذا كان منهن
 بنتان والاعوان لا يوجب حرمانا بالانكاح
 منهن بنتان او بنتان او بنتان

المستند للحديث الصحيح انما رزقت
 في الدنيا وروضة وان لم تقطع
 والى الله عليه وسلم بالبناء
 اي اثنين او فورا للاجماع على ان البنين الثلثة وبنات الابن
 كالبنات بامر وفي الاخوين فالانثى اثنتان فلمها الثلثان
 اي فكثر لانها تركت في قصة جابر بن عبد الله لامر من رسل
 عن ائمة اخوانه السبع منه كافي المصنفين وقديما
 يقاس الاخوات على البنات والبنات على الاخوين وكذا
 ان كل انثى بنت واحدتها النصف وتستعملها الثلثان
 وخامسها ثلث لاثنتين ثم من ولد الام اثنتان فاكثرت ذكورا
 اولادها وان كان رجل يورث ثلاثة اولاد او امرأته وله اخ او اخت
 فكل واحد منهما السدس وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء
 في الثلث والام والاولاد الام لزيادة من امر في قرائن الشادة
 لان مسود وغيره روى

من انثى بنت واحدتها النصف وتستعملها الثلثان
 وخامسها ثلث لاثنتين ثم من ولد الام اثنتان فاكثرت ذكورا
 اولادها وان كان رجل يورث ثلاثة اولاد او امرأته وله اخ او اخت
 فكل واحد منهما السدس وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء
 في الثلث والام والاولاد الام لزيادة من امر في قرائن الشادة
 لان مسود وغيره روى

في الثلث والام والاولاد الام لزيادة من امر في قرائن الشادة
 لان مسود وغيره روى

الرجوع الى ما قبل
الجملة الاولى
التي هي قوله
فان كان له ولد
او اخوة

وهو اصح سندها كغيرها الواحد في العمل بها على
القاصح ويسنوي الذكور منهم وغيره لا انصبت في

او بال

ادلوا به حتى يثبت للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يلزم

لبنها فرع وارث ولدا ولدا بن ولا عدة من اخوة واخو

لا يلزم

ان يثبت فالكثير اجماعا ذكر ايام لا ولو لم يجوب بين بغيرها كما

خوب لا مع جد قالته فان لم يكن له ولد او اخوة

موت كانت الاخوة لا يكون اولاد
اولاد وكذلك الاخوات
ولو كان العدة من الذكور
الفرقة او الاثارة الفرقة او
من خلفها

ورثة ابواه فلا يمه الثلث فان كان له اخوة او ولد فلا يمه

السبعين في الآية احدا كثر لم يحذف الماطن في

جلاوي
للار
والباقي

باب وسادسها سبلس لسبعة لها معة اي للم مع فرع

وارث او عدة مع من اخوة واخوان لا محله ولا

ان يثبت فالكثير ثمة

في الملبس في الملبوس

وارتد ولو انتم للآفة المآفة ويدخل الجدي في الاب عامر وبنت

على ثلاث ضحى تخرج الى الخلاء وتسلم وتخطى الا الى المعاصرة
والتي تخرج لا يدعى احد الا اذا عامر و اقبضت وتخطى الثانية
المعاصرة فقط بان لا يدعى الا من كان في عصر وانهم يتبعون

المرءى من امرئ
المرءى من امرئ
المرءى من امرئ

وهي اصح سند لها كبرها الواحد في العمل بها على
القائم ويسنوي الذكر منهم وغيره لا انصبت في

نفسه
او بال
منه

ادلوا به حتى يثبت للذكر مثل حظ الأنثيين وللام للسن

لبنها فرع وارث ولدا ولد ابن وللا عدة من اخوة واخو

لا الربط
المرءى من امرئ

اشتبين فالكثير اجماعا ذكر ارام لا ولو محجوبين بغيرهما كما

خوبن لام مع جد قالته فان لم يكن له ولد اى ولا اخوة

موت كانت الاخوة لا يكون اولاد
اولام وكذا الاخوات
وكذا كان العدد من الذكور
الفرقة اولاد انثى الفرقة او
من تحتها

ورثة ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة اى اولاد فلامه

السبعين في الآية احبها كثر ليه حذف الماطف فله

جلا
للاب
قالبه

باو وسادسها سبعمائة لهما مئة اى للم مع فرع

وارث او عدة مع من اخوة واخوات لما حرج ولقولنا ولا

اشتبين فالكثير

في المصنفين

وارتد ولو انك للآية المارة ويدخل الجحيم في الاب بامر وبنك

على ثلاث نسخي شريعتي الخيامي وسلم وشروط الاول المعاصرة
والثاني لغيره ولا يري على احد الا اذا عامر و اضعف وشروط الثاني
المعاصرة فقط بان لا يري الا على من كان في عصر وانهم لم يجمعوا عليه

كما ينفذ بقاء الأوصاف بخلافه في الأخوة والعصبة وأرب
 ولو كان من ذوي الأرحام على جميع الأسفد له خرج به ذوو
 وفيدته بقوله حال نصيب ليدخل الأخ مع البنت ^{والبنت}
 مع الابن وقوله من جهته أي النصيب ليدخل الأب والجد
 وابن العم الذي هو أخ لأم أو زوج فان أخذهم للفرض ليس
 جرته في تركه ولو غادر مال ان لم يكن معه ذو فرض ولو
 ينظم في صورة ذوي الأرحام بيت المال أو الباق من الفرض
 ان كان معه ذو فرض أو فرض ولو ينظم في تلك الصورة بيت المال
 وكان ذو الفرض فيها أحد الزوجين وأما ترتيبهم فافترسهم
 ابن لقوة مضمون فيه حيث فرض للأب مع السدس واعطى هو

يعني اذا زالم يكن العصبة من ذوي الأرحام ورثة الباقي
 بلا شرط وان كان منهم ورثة بشرطين احدهما عدم
 انظام بيت المال وثانيهما عدم وجود من يرث عليه
 من ذوي الفروض حكمهم

هو الباقي وقدم عليه الاب في صلوة الميت والتزويج لأن — التقديم

فهما بالولاية وهي للأباء وهما بقوة النصيب هو في الابناء

اقوى قابله وان سفل لغنامه مقام الابن في سائر الاحكام

فكذا في النصيب قاب لان الميت بعضه وينسب اليه

ولاد لاء سائر النصيب به فجد ابوالاب وان علا كالأب ^{فان الميت لا}

واخ لميزان فهو في درجة الجد كما افاده العطف بالواد لا كالأب

في الهدى الى الميت بالأب وكان المياس تقديم الاخ عليه لانه

ابن اب الميت والجد ابوه والبنوة اقرب من الابوة كما مر الا انه

ترك ذلك للاجماع كصحة على انه لا يقدم على الجد فترك بينهما

والاخ لا يوزن سائر درجة للاخ لا ي عند وجود الجد فان

من حيث ان اب الميت لا يزوج بالجد وتعياسا معه اذا كان
ميتا وانع للميت وبعد اخ في خصته الميت بمجهه التقرب ما أخذ
الاح لا يزوج من هذا الراجح بعد ان الجد فقولنا فان تقدم
مقتضى عدم وجوبه اصله ووجوبه بعد اخ في خصته لا

فقد قدم شقيق علي اخ لاب لان الشقيقون درجة ابنة الام

والانفراد بقرابة كالقديم بدرجة (فائدة) الاخوة لابوين

بنو اعيان سميوا به لانهم من عين واحد ولاب بنو علات لا
ان هذا دليل ان هذا ولد من ابي واحد
وجعلوا بنو اعيان سميوا به لانهم من عين واحد ولاب بنو علات لا

انهم من اهل البيت لا من اهل البيت الا من اهل البيت

لانهم من اهل البيت لا من اهل البيت الا من اهل البيت

الصنفين كذلك فقدم ابن الشقيق علي الا اخ لاب

لكن يستطون بالجهد وان عملا اذ ليس لهم قوة الاخوة لحد

مصلحتهم اخوانهم بخلاف الاخوة نعم الميت لابوين نعمه

لاب فبنوهما كذلك اي لابوين فالاب نعم ابيه لابوين فالاب

فبنوه كذلك وهكذا فقدم عم جد لابوين فالاب وهكذا

والانفراد بقرابة كالقديم بدرجة (فائدة) الاخوة لابوين

ان هذا دليل ان هذا ولد من ابي واحد
وجعلوا بنو اعيان سميوا به لانهم من عين واحد ولاب بنو علات لا

وهكذا فإذا علم عصبه النسب والميث خلق ولم الحق بالمراد

او باقیه عن الغرض ولو كان اني للمحدث المار و قد علم عليه عصبه

النسب لأن النسب أقوى إذ يتعلق به أحكام لا يتعلق بالولاء ۞

الحريه وجوب النفقه وسقوط القدر ^{من} فمصلحة اى المتق

سما ياتي لان الصديق لو كان رفيقا لا استغفوه فكذلك انك في بعد

حَرْفُ مَقْدَمٍ عَلَى فَرْبٍ حَرْفٌ يُؤَخِّرُ كَالْمَقْدَمِ عَلَى الْفَرْبِ

المار فقدم ابن الابن وان سفل على الاب ليقدم البنوة على

الابنة والاقرب بسخط الابد كما ياتي وان كان الابد اقوى

عند اتحادها ای الجمعه فینضم ابن اخ لاب علی ابن ابن اخ

لا يوين ولا ينداجمة وقرباوا خلتا فوة قدم من لا يوين

«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»

عن أبيه لا بول كان الحبيب سبباً على الترتيب السابق وقو

لهم كل من ادلى بواسطة حبيبه تلك الوسطة قدس له

على حبيبته فقلت فصل في حجب هولاء النعم

وشرعنا من قام به الارث منه بالكلمة او من اوفر خطبه

والثاني حجبها وقدمه ومنه حجب الفرع للزوج او الوفاة

او الابوين والاول حجب حرمان وهو اما بالوصف وقد سبق واما

بالنحو او الاستفراق وهو المأذون ولا يحجب عن المأذون

بأحد حجب حرمان زوجان وابناء ولد اجماعاً ولا كلاماً

منهم بل الحبيب بنفسه ينسب او يتكاه ويتفرغ عن غيره و

يجب ان ينزل بان على النسبة اليه اما بابيه فلا كلام به

وهو الا
شأنه الراد الى
بشخص حلقه
لان الراد بالشخص
مقتضى شغل الاستفراق به
خارج به
المحقق والمحقق
فان المحقق وان ادلى
للحبيب بنفسه كذا فرغ عن النسب
لازم مشبه به في قوله على الام الولاء
لحمة كل حمة النسب فقدم عليه

الابن المالك لا يخلو اما
ابو النازك ادعاه
ادعاه ابيه فاما بابيه في
الاول

به وبعده او هم ابيه فلا يكون اقرب منه ومحجب ابيه

مستغففة لما أتى كابون وبنين ومحجداً ابواب بذكره
بينه وبين الميت ابان اوجداً لادلائه به

ومحجب شقيق ابي لادلائه به وابن علم للميت والابن لقوة

البنوة ومحجب اخ لاب مهمل لانها محجبا الشقيق وهو

وشقيق لانه اولى وارث منه وشقيقة كانت عصبة مع الغير

بانه كانت معها بنت اوينت ابنه ومحجب اخ لام باب وجد و

وارث وان سفل ذكره وغيره المحجب كصحة انه صدر الله عليه

فشر الكملالة في الآية التي فيها ارث والادلام كما مر من له خلف ولدا

ولا ولدان في شقيق بستان ابنه لا محجبان اياه فهو

والثاني بالنسبة الى ابان اعطى فالشقيق من قبل
او المحجب والمحجوب فالشقيق خلافة من قبل الشقيق
لأنه الاختصاص ناطق بمحجبه لا محجبه

فلا محجبان ولا ادلام لا يرث اذا وجد ارث

لأنه لم يخرج كالثلاثين اللذين في اللسان شيء ولا أو أن

عصفت بأن وجد معها أخ أو ابن عم في أن سفل أخذت معه

الباقين كالثلاثين تصيبها اللد كمثلها وتجيب جهة اللام بها أي

بأم فقط لا دلالاتها بها وجهة لآب بها أي بالأم أجمعاً ولا أنها

أقرب منها في الامومة التي بها الارت والاب خلافاً لجمع الأدلة
به وتجيب جهة اللام أو اللاب بقربها أي تلك الجهة

سواء أدلت البعد بها كأم اب وأم اب أم لا كأم اب وأم اب

(سبب) هذه البعد تدل على جهة جهة قرني نزلت بها كما

يأتي ويخرج السدس منها صهيون وهو ريان ينجو كوين

مثلاً بنان حفصة وعمة وحفصة ابن وعمة بنت بنت فيكم

أي كانت بعدد كبره وإياها صنعت لأنها صنعت منهنهم والصنعة
لا تتصرف بالاضافة مستقلة في الاستغراق مجازاً كما في قوله تعالى
نفس قاتل الطول والذكورة في الإعجاب طاهر في عدم
الاستغراق وقد ثبت في مجاز التدرج المتدرج في قوله
خروج حارة وقيل لا في غيره فلو علمت نفسي قد مر
وفي المقامات يا أهل المخرج وقبيل نفس

ابن حفصة بنت بنت خالته عمرة فانت بولد فلا نسقط عمرة
 التي هي أم أم الوالد أمها زينب لأنها أم أم أبي الولد وقالوا
 ليس لنا جدة وارثة مع بنتها الوارثة الآهلة ومحجب بعمك
 جهة أب بقرية جهة أم فأم أم محجب أم أب لأن لها قوتين
 فربها بدرية وهي الأم هي الأصل لتتقو نسبة الميت لها بخلاف
 الأب الجدات كفرعها لا العكس أي لا محجب بعم أم أم أم الأم
 بقرية أب أم أب بل ينزكان في السدس لأن الأب لا محجب بها
 لجهة المدلية به أو له وتشارك الجدات في السدس بالسوية
 ولو ادلت أحدهما إلى الميت بجهتين فأكثر لأن الجدوة قرينة
 واحدة بخلاف ابن عم أحدهما أخ لام كإبائي ولو كان فيها جهتان

وَيَقُولُ الْمُسْلِمُ وَالْأَخُ لَابٍ لَهَا سِدْسٌ مَعَ شَقِيقَةٍ مِثْلًا لِلثَّلَاثِينَ

لِلزوجة
وَمِثْلًا لِلْأَخِ
لِغُورَامٍ وَائِسَانَ لِلْوَلَدَيْنِ
وَوَاحِدًا لِلْأُمِّ

فَخِلَافُ أَخٍ فِيهَا وَتَحْبِيبُ أَخٍ لَابٍ وَاحِدَةٌ فَالْزَوْجَتَانِ مِثْلَانِ

الْأَبْنَاءُ مِثْلَانِ إِنْ لَمْ يَنْصَبْ فَإِنْ عَصَبَتْ بِأَخٍ أَخَذَ الثَّلَاثَةَ

تَالِيزَةُ لَمْ تَنْصَبْ لَابٍ لَهَا خَوَارِجٌ وَتَالِيزَةُ لَمْ تَنْصَبْ لَابٍ لَهَا خَوَارِجٌ

مِثْلًا هِيَ وَبِشَقِيقَةٍ مَعَهَا بِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ لِأَنَّ لَهَا مِنْ الثَّلَاثِينَ

ثَمَنًا وَتَحْبِيبُ عَصَبَةٍ بِكَنْ حَبِيبَةٍ وَلَمْ يَنْتَقِلِ الْفَرْضُ بِاسْتِغْرَاقِ فَرْضِ

لِلْمُتَّكِةِ كَزَوْجٍ وَأَخٍ لَامٍ وَعَمٍ لِأَنَّ لَهَا مِثْلًا خِلَافَ الْإِبْنِ فَإِنَّ لَهَا بِكَنْ

مِثْلًا حَبِيبَةٍ وَخِلَافَ الشَّقِيقِ فِي الْمَشْرُكَةِ وَالْأَخِ لَابٍ أَوْ لَابٍ

فِي الْأَكْدَرَةِ لِأَنَّهَا لَهَا كَيْفَ عَصَبَتِ الْفَرْضُ وَسَيَأْتِيَانِ وَتَرْكُ

الْحَبِيبِ أَرِثَ الْحَاجِبِ فَمِنْ لَابٍ لِمَا نَعَى مَا رَوَى جُودُهُ كَالْعَدَمِ فَلَا

الرَّيْزُ فِيهَا مِثْلَانِ

تَحْبِيبُ أَحَدِ الْأَحْرَمَانَا وَالْأَقْرَبَانَا وَمِنْ لَابٍ لِحَبِيبَةٍ حَرَمَانَا بِنْتِ

الثالث ولوليه عليه لاخذ النصف فهو مع حجة

بالشقيق رذ الجدة النصف الى الثلث (ثالثة) زيد

عليها ثلاثة اخري الاول زوج وابن وبنت وبنت ابن وابن

الحالة الزوجة وابن وبنت وبنت ابن وابن
نقصان ابن فهو يجب بنت ابن ليحصل به لها مع انه محجوب بالانظر

ولولاه لفرض لها وزيد المول الثانية شقيقة واخ لآب

واخت لذلك وزوج فان الاخ محجوب بالاستغراق وحاجب

لاخذه اذ لو لا لاعيلت المسئلة الى سبعة الثالثة ام وى

لداها و شقيقة واخت واخ لآب فانه حاجب لاخذه محجوباً

بالاستغراق ولولاه لاعيلت ولم تذكر هذه الثلاثة لافسنة

الحجب الى ابن الابن والاخ فيها مجازية اذا الحاجب حقيقة هو

لا محجوب غيره عرفاً املاً

يعني ان المسئلة من اثني عشر وتقول ان ثلاثة من هؤلاء
الحصص واذا فرض السبعة لها اعيلت منها الاخر
واذا فرضت لاثني المسئلة من اثني عشر
وتقول المسئلة من ثمانية الاسبعة

لا محجوب غيره عرفاً املاً
يقضي لنا المار

1777
مسند الحاجي
الحاجي

استغفر ذى القربى وأسبغ الوضوء على يديهما

المحب ذو صل في ارض الفرح والديار والدين اجتماعا

انفراد والافضل وقد مر الفرع عليه لانه اقوى فقلت لا يرد

الزكاة والمواعظ والصلوات من نصف الواحدة وثلاثين

لاكثر ولو اجتمعا اى الابن والابن فله مثلاها والآله والآله

وَفَضِّلَ الذِّكْرَ لَا حُفْنًا بِخَوْفِ لَمَافَةٍ وَاجْهَادٍ وَصَلَاةٍ

من القضاء وعبر لك وجعل لها نصف مال الزاج

النفوس واخيلاز وجهه ولبها حامة واحدة لنفسها بل قد

١٤
أخبرني هذا القوم ولد له وانسما ان القوم كمال

[illegible]

اعلموا بالاول
ان اول ما خلق الله
هو نور

الابن والولد ذكر واحد او نسغ انية حيث لد الابن اجماعا او

الولدان في وادى فهدت فله اى لولد الابن ما زاد على فهدا
الولدان وادى فهدت فله اى لولد الابن ما زاد على فهدا
من نصف اولئذين ان لم يكن ان شقط بان كان ذكرا فقط او ذكرا

وانتم لو تعلموا اني ابنا لانا ولدا الابن انتم ولو تعلمتم

فلما حانت بنت سعد بن النخعيين وحجبت بأكفها

کامر بالا حرم و کذا اهل عقیقین منهم ای و کذا لابن خلد

ابن الاثنى عشر ولد لابن مع ولدا الصلح بمعد

ذکر ولد اینین ای ایچ اجیضه و در عهد کاخند

عدو أولئك الفضل من التلخيص شيء فما حذر منه الثالث الباء

بيان فائدة التخصيص (في)

ولو لم يوجد وكان للصلاب بيان في الأول ثم شيئا وكذا

فانه قد يبلغ ابنه الى علم

ولذا سمي الاخ المبارك وكذا يصيب من اي شيء من ولد الابن نفع

نوقه درجه كتمه و بن عم ايده انا لم اخوض فوقه سدس

والأكبت ونبث ابن وابن ابن فالا بمصيدها واهاسه

وله الثلث الباقى وكان معه في هذا المثال بين ابن ابن

أيضاً قسم الثالث ينقسم إلى مثلاً حفرها ولا يصيب من حفرها

سنة بل يسبقها وبعد الفراغ من ارت الفروع شرع في ارت الفروع

سلفی و الابرت بمصیبت فخط بلا فرع وارث فانا کان

مه وارث آخر كزوج اخذ الباء والاخذ الجمع وبت بغير

و السیر کبریة ای مع فرخ و ارث ان کان ذکر او حله و

والله اعلم بالصواب

[illegible]

[illegible]

فوصف المسكن بالثقة
وصف الشبه بصفة
الاشبه به كمال الله

تات المسكن بالثقة او تشبهها لها بالثقة الاخرى

في الشهرة وبالجملة لمضام غرضه الله عنه وفيها ما ذكر
جد كتاب عند عدمه في جميع ما تقدم لكن بضرورة في امور

مفها انه لا يد الام لثالث باق في العريتين بل تاخذ ثلث المال
لا لا في سائر في الدرجة بخلاف الاب وان لا يجب لدعورها

او ولد ابوين اب بل يورث معه بخلاف الاب فانه يورث معه
ولا يجب ام اب لانها لم تزل به بخلاف الاب فانه يورث معه

جد تان والاب لا يورث معه الاجدة واحدة من جهة الام
وكما علا المجد درجة زادت معه حدة وامة يورث مع الجد

جد تان ومع ابه ثلاث وهكذا كما فصل في امره

لنا ما وضع
كان تخطيط نصك مثاله ماتت هذبة جد و
كانت الام والاب واثان للمجد
الاجدة واحدة مع افادة المصداق الا انهم قالوا
بأن بابن الام بالثقة والجد والمخالف بالثقة
بأن بابن الام بالثقة

ام ام ام
ام اب اب
ام ام اب
اب اب اب

وقد ذكره الجدات الثلث

واما في ما يخص فرض الزوج وثلاثة فرض
 اولاد الام وسدس فرض الام والخارج مثل ذلك
 واكثر هكته ثلثة واواحدة للام فيكون اثان
 لولد الام والاخر لا ينقسم عليهم وبني بعضهم
 وهو اثان وعلا رؤسهم وهو ثلثة حتى
 مبانته يفرض عدد الرؤس في الامانة

في اصل المسئلة تبلغ قالوا العشر ان ابا فان كان
 ثمانية عشر ومنها في الابوين هذان ابا فاما لو
 للزوج ثلثة من الابوين هذان ابا فاما لو
 وللأم ثلثة من الابوين هذان ابا فاما لو
 ثلثة من الابوين هذان ابا فاما لو

الابوين اذا اجتمعا وقران الابن لا يجب بخلافه كسحق
 ولد اب اذا انفرد عن الاشقاء كولد ابوين

في المسئلة المشتركة يقع الاء المشددة وكبرها
 ولشقي عمارته وعمرته وفي زوج وام اواحدة فاكتر وولدا
 هما اى ام وشقيق فاكتر فيساركة الشقيق ولديها لا شراكة

معها في ولادة الام واصل المسئلة مرتبة وتقع من ثمانية عشر
 اذ لم يكن كسحق من يساويه وان كان معه اخه صحت من اثني

واما فان كان معه فقد ينقسم اثان من
 معه كما اذا كان الزوج ثلثة فاكتر من
 اربعة وقد ينقسم الزوج ثلثة فاكتر من
 معه واحد او ثلثة فاكتر من
 صورة المعية لعدم الخصا بها
 وهو حكمها انما

إلى الصالحين للأخوة في الإسلام
مؤلفه: محمد بن عبد الله

انتم عشره لاتفاضل بينه وبينها ولو كان الاخ اجالا وحده

اوسع اخذه او اخذه سقطة هو ومن جماع الفخذ والام.

وإسمي الاخ المستنوم ولما كان يدرك اخا او اخوان فاكذبا

بوين اولاب فرض لها النصف ولها الثلثان وعالث

وَلَوْ اجْتَمَعُوا اِيَّيْهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ قُوَّةٌ اِلَّا بِرَبِّهِ

ان فان كان وليد الابوين ذكرا ولو مع الله حجب وليد الا

وانت فلها النصف والباقي لولد الاب ان كان ذكرا فخطا مع

ة وان كان انرو لوسعادة فلها السدس بكلمة للتأخير

آية الزوال... انبش... فاكهة... فاه... الثلاث... والماء...
السن

۱۰۰

7

فلاخ للام السيد والباقي للشفقة واخوان شفقة كانت

فالشقيقة النصف وكل من الاخرين السيد من الاخت لا

يؤن اولاب تعصب باخوها فقط ولا يعصبها ابن اخوها لان

لا يعصب اخيه نعمته او له بخلاف بنت الابن فانه يعصبها

من في درجاتها من هو اول منها كما سبق فادخلت شقيقة

واختا لاب وابن اخ لاب فلهما الثلثان والباقي لابن الاخت

ولا يعصب الاخت لاب مرانا الاخت لعن ارام مع بنت او

ولا يعصب بنت ابن

بنت ابن عصبه كالاخ فتسقط الشقيقة مع احدهما

فتسقط
اخر لا
مع بنت او بنت
ابن ابن اخ لا يولي
الذي هم
او بنت
عصبه
او كان الاخ

ولاب وابن اخ لعن ارام لا يولي اولاب كايه اجتماعا وانفرادا

فتسقط الواحد والجمع من الزوجة او الباء بعد الزوجة وانفرد

وهو من النجاسة اني مسعود ربح الله عنه
وبنت ابني واخت فتسقط لافضول فيها تافض رسول الله
صلى الله عليه وسلم لابنته الشقيقة ولابنته الابن الذي
وما يقف ولا اخية
فتسقط لافضول في الدنيا
أي قضاة ملتصقة بماله قضاة
مع الله عليهم او كثر بالذبح
من زفوا براح

فان اجمع الصنفان عن اللفظ
التي ذكرها ابن الاثير في الاصل
المنفرد من ابن الاثير في الاصل
المنفرد من ابن الاثير في الاصل

انفرد والا سقط ابن الشقيق ابن الاثير لاب لكن يخالفه

امورها انه لا يرد الام من ثلث لست وسلا يوسع جيد

اجماعا لا يلاخ والاخ يسقطه ولا يصيب اخيه لانها

ذوي الارحام ويسقط ولد الشقيق في الشركة لان ماخذ

التشريك وانه الام وهي مفقودة في ولده ولا يجب الاخ لاب

بل الاخ محبة تكون اقرب بخلاف ابيه في الكل وان اختلف

يجب الاخ لاب بخلاف ولده وان الاخ لاب يجب ابن شقيق

بخلاف ابنه وان بني الاخوة لا يزوج الاخوات اذا كن

عصبات مع البهات مثلا والملائكة الاخوة ظاهرة

فامرهم عليهم حكمه في الارث كما في اي اخوان فماخذ

في ان الاخ الشقيق اذا اخرج من الحقيقة في صورة اذا لم يكن
معها لانت عصبة مع البنت عصبتها وورثت معها ما في اليد
الفضل مثلها وكذا الاخ لاب مع الاخت لاب بخلاف
اولادهم كما علم كل من فلا يرد ان الملائكة ينفردان في الحقيقة
فيما كانت الحقيقة عصبة مع البنت وليس كذلك في الحقيقة
وجد كانت عصبة لغيرها لا مع غيرها ولا في الحقيقة
نفرد ان الاخ لاب يورث مع الحقيقة
اذا كانت مع البنت مع انه محبوس
بها

الواحد فاكثرة التركة او ما فضل من ماله الشقيق الم لا ب وهو ٣٦

[illegible]

فَتَقَاتِلْهُمْ بَالِسُوْنِهِ وَذِكْرُهُمْ الْمُنْفَرِدُ كَانَتْ لَهُمُ الْمُنْفَرِدَةُ وَأَثَرُ الْهَمَا

بقول پتساوی ذکر ہم وانا انہم اجتماعا وائدا وایہم یونع

من يدعون به الرب وهو الام والحيون والام يجب ان

وذكرهم بذكر بانته وبرت واما الان فيهم في شريكة لادم الامم في

في الاخوة
في ارتداد الاخوة لخدم عند اجتماعها

وإذا اصفح المديون محمد كالأب عندا غنفي ضوي

234412

عنه وقال اكثرهم الصحابة واكثر التابعين واختاره جمع

اصحابنا وقد اجمعت الصحابة على انهم لا يسقطون واما

عند الأئمة الثلاثة فكثير من الصحابة رضوان الله عليهم

اجمعين فيما سقم على تفصيل هو ان له معهم اي الاخوة

بلاذى فرض معهم الاكثر ثلث ومقاسمة كاخ اما الثلث

فلان له مع الام مثل مالها والاخوة لا ينقصونها عن اليدين

فلا ينقصونه عن مثليه واما المقاسمة فلانه كالاخ وادلاء

بالاب واما اخذ الاكثر فلا اجتماع جميع الغرض والتعصيب فيه

كثروا فاجد بالكثرة وعند تساويها يبرعه بالثلث

لانه اخوه وضابطه انهم ان كانوا مثليه اي اخوين او اربع

فوق اخذ الاكثر وان لم يكن

فوق اخذ الاكثر وان لم يكن

فوق اخذ الاكثر وان لم يكن

هذا لانهم يجمعون على انهم لا يسقطون واما عند الأئمة الثلاثة فكثير من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فيما سقم على تفصيل هو ان له معهم اي الاخوة بلاذى فرض معهم الاكثر ثلث ومقاسمة كاخ اما الثلث فلان له مع الام مثل مالها والاخوة لا ينقصونها عن اليدين فلا ينقصونه عن مثليه واما المقاسمة فلانه كالاخ وادلاء بالاب واما اخذ الاكثر فلا اجتماع جميع الغرض والتعصيب فيه كثروا فاجد بالكثرة وعند تساويها يبرعه بالثلث لانه اخوه وضابطه انهم ان كانوا مثليه اي اخوين او اربع فوق اخذ الاكثر وان لم يكن فوق اخذ الاكثر وان لم يكن فوق اخذ الاكثر وان لم يكن

ارثه منه حصه بنت وبنت ابن وابنه نزل وام وجدة واحد
 الزوجين سلس ولو حصل ببول ان لم يبق اكثر منه بعد
 الفرضان لم يبق شيء كبنتين وام وزوج واحد واخوة ابوي
 دون سلس كما اذا لم تكن الام في هذا المثال أو سلس كما اذا لم
 يكن فيه الزوج وسقطوا اي الاخوة حينئذ والابان بوي اكثر
 منه فللمجد الاكثر من مقاسمة وسلس لجميع التركة وتلك باق
 بعد الفرض وجه المقاسمة انه كما في السلس ان الاولاد
 لا ينقصون عنه فالاخوة اولي وتلك الباقية ان لم يكن مع
 ذي فرض اخذ تلك التركة فاذا خرج قد الفرض متحفا
 اخذ تلك الباقي وضابط معرفته اي بالمجد ^{في فرض} ان انه

يوم الاثنين ١١

المسئلة من اثني عشر وتكون المسئلة الثانية
 على ان تقول لك اثني عشر وكذا الثالثة ولكنها تلي بال
 عولسنا والكراد بالافق الجني فمثل الادخ الواحد وفيه
 تعليمه فحينئذ يا قاله الباقية على ان تخرج شقوق منه
 المسئلة واحدة فقدر السلس واما الثانيان اربعة واللام
 السلس واحد فقدر السلس وهو واحد الجيد و
 المسئلة الاخوة تخرج من هذا المسئلة فخرج
 اصالة ونصيبها وهو كذا

الخلاصة علم

كان الفرض نصفاً أو أقل منه وهو دوك أي أقل من مثله
 فالقسمه أكثر منها سواء تساوى الباقيان كزوج وحيد
 أخ أو كان ثلث الباقي أكثر من السدس كام وحيد وأخ ولا
 ينص على كثرة السدس من ثلث الباقي ولا تساوية القسمه
 لشئ منها كما هو ظاهر أي زادوا عليها أي علم مثله كما في
 بيتهم وحيد ومثلث أخوة لغرام قلت الباقي أكثر
 أي لا أكثر منه ساء أو السدس كما في المثال الأول أم لا
 والآباء لا يوافقونه استوى أي القسمه وثلث الباقي كما في

هذه المسئلة من اثنين وتكون من
 أربعة وما بعد لها من ثلاثة فخرج فرضي للاس
 أما الأول ففارق الكلام فيما إذا كان الفرض نصفاً أو أقل
 وعبر الأول بتساوي الباقيين وثلث الباقي وعلم الباقي
 بقدر الباقي أقل منه وأما الثانية ففارق الباقي بعد الفرض وهو أزيد
 من ثلث الباقي وكل من الباقي كان الفرض ليس أكثر من مثله
 ينصف وهو لأن الباقي كان من الباقي ثلثه الباقي ليس أكثر من مثله
 المسئلة الأولى من اثنين انفق وتبلغ القسمه ثمانية عشر والثانية من ثمانية
 انصبا، العشرة الاخوة ينصف القسمه ثمانية عشر والثانية من ثمانية
 وتبلغ لتصبح الحد ثمانية عشر وتبلغ القسمه ثمانية عشر والثانية من ثمانية
 وحسين

حده وحيد وأخوين وقد استوى الثلاثة حينئذ كما في بيتهم
 وحيد وأخوين أو كان الفرض ثلثين فالقسمه الكوا كان الجيد

وتصوي
 ثمانية عشر
 لينة ثلاثة
 وكل من البواقي
 خمسة

الثلثين ثلثين

مع اخن كابنين وجد واخن والاين معها فله السك

لكونه سكا وبالتماسه واكثر ثلث الباء كابنين وجد

واخ او اكثر منها سواء تباها كزوج وام وجد واخوين او زاد

ثلث الباء كابن وام وجد وثلث اخوة او القسمة كزوج ووجه

وجد وثلث اخوات او بنها ان كان الفرض بين نصف

والثلثين كنصف عن كافي بنت وزوجه وجد فالقمة

اكثر ان كان مع اخ او اخن واخين والا بان كان مع اكثر

لسدس اكثر بنت وزوجه وجد واخ واخن كما انه اكثر

اذا كان الفرض اكثر من ثلثين كافي ثلثين وزوجه وجد

واخن واذا كان مع الجد اخوة واخوات لابوين والاب وكانت

ان في غنى
ما كثر من
منها ما
هو التماسه
فصل في احوال الثلثين في الاخوة والبنين

الثلثين
من الثلثين
ان الفرض
الثلثين
من الثلثين
من الثلثين

الثلثين
من الثلثين
من الثلثين
من الثلثين
من الثلثين
من الثلثين

الثلثين
من الثلثين
من الثلثين
من الثلثين
من الثلثين
من الثلثين

خمسة ونصف فنانا في
 التاجيا مصلحاً للحد
 بالماستة ١٤ والباقي ٣٥
 فياخذ الجدين الباقي ٣٥
 بالماستة ١٤ والباقي ٣٥
 وهو أقل من النصف
 بقية لا يخرج ١٥
 وهو أقل مما يعلم أخذها من
 المخرج المتروك ١٤

خمس ونصف عشرة وما فضل عن لولد الأب والأب

أم وجد ونصفه وأخ لأب للمشفقة هنا الفاضل هو جد

النصف لانه ربع وعشر وتأخذ من فوقها إلى الوحدة ثلثين

إن كانا بكبد وشقيقين وأخ لأب من ثلثه أو أقل إن لم يوجد

كبد وشقيقين وأخ لأب من خمسة للشقيقين ثلاثة

وهو أقل من الثلثين والفضل بينهما شيء لأن الجد لا يأخذ

أقل من الثلث أو ثلث الباقى فلا يبقى لولد الأب مع من فوقها

عدم الزيادة إلى النصف للواحدة والثلثين لا أكثر بدل أن

ذلك بالنصيب والأزبد وأجبت المسئلة وهو نصيب

بالغير والأزبد عدم أخذه مثليها لأنه لها من هو أخلاف

لأن مسقطها ليس ياتي وحاصل اختيار الزوجة

المانع ومنه الملازمة

لا طاعة ثم الوضوح من أنه لو كان ما أخذت بالنصيب
 فكانت لها نصيب بنفسها وهو المال قطعا أو نصيبا
 فلا تترك والالكان لها نصف ماله
 نصيبها أو غيرها فلا تترك
 نصيبها ليس ياتي

أو خذها
 بالنصف أو الثلثين بالنصيب
 لا بالنصف أو الثلثين

جهن الجدة والاخت ولا تفرز لاخت فالكثرة معه اي الجدة

والانفال المسئلة بينها لانه كاخ واما هو ففرز له وتعال كاخ

الاخت الكدبة نسبة الى الدراسم السائل والمستول عنه

المعادة فانه يفرز لها فيها و قبل عن ذلك ونقص الجدة بالمسائل

باعتبار وجود الاخ والكلام هنا في الفرض باعتبار وجود

الجدة وهي زوج وجد وام واخت لغيرها اي الابوين والاب

فالزوج نصف والام ثلث والجد سدس والاخت نصف

اذ لا عسقط ولا مصيب لها ابتداء لان الجدة لو عقبها

نقص من قول المسئلة عن نسبة التسمية ثم يسمي الجدة

الاستثناء بالنظر الى المطوفين عليه لا الى المطوفين من اخر
انقول فانه المسئلة الا فيها اكثر من اخر
لا يخرج الكدبة
او قد نسيت ان يفرز لها لما من انها قد ما ذكر
باعتبار وجود الاخ والكلام هنا في الفرض باعتبار وجود
بن القيان من ان يفرز لها كاخ في الزوج
يجاز بان الح

الجدة والاخت للثلاثة حصة واحدة نصيبهما وهما أربعة الأثلاث
 لأن الجد يقدر بانيثين كالإخ ولا ينكسار الأربعة عليهما ضرباً
 عدد الرؤس وهو ثلاثة في ثمة فتخرج من سبعة وعشرين
 للزوج ثمة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة ولكل
 بدلها أخ سقط أو أخنات فللأم السدين ولهما السدين في
 والاعول يصايا بالأكدرية من وجهين الأول أن
 يقال فريضة بين أربعة أحدهم الثلث والثالث ثلث الباق
 والثالث ثلث الباق والأربع الباقي والثاني أن يتم فريضة
 بين أربعة بأخذ أحدهم جزء من المال والثاني نصفه والثالث
 نصف الجزئين والأربع نصف الأجزاء في الأربعة

من لا عصبه له نسباً ولا ذافر من سترق كزوج وأخت فأكبر
 ان لم يوجد ذوفر والفاضل عنه لمقوله ولوانته بالاجماع فيه
 استقر ولانه عليه خلاف حجة اعتق رفقاً فرقاً نسباً
 واعتقه مسلم فان واره المسلم على النفر مثله ذوق
 فهو فان فقد المتو بصفة الارث فهو لمصبنه اي الحق
 بنفسه نسباً كابنه واخيه بخلاف عصبته بغيره او
 غيره كبنته او اخيه مع مصبهما واخيه مع بنته لا الولاء
 اخفف من النسب لما في اخو اذا و اخي النسب رت الذكور
 دون الاناث ويصير اقرب عصبان الحق وقت موت
 الميت فلو مات الحق عن ابين ثم مات احدهما عن ابن

ابن ثم مات الحق في لانه لابن الحق بنوهم المار فقدم
 ابن الحق فابنه وابن سفل فاب فجد وابن علا وهكذا لكن
 يقدم اخ الحق لابن اولاد وابن اخيه كذلك على جده
 جريا على القياس في انا النبوة او من النبوة وخلاف في النسب
 فصار الاخ وحج ابنة لاجماع الصحابة رضي الله عنهم على
 الاخ لا يسقط ولا اجماع في الولاية فضلا الى القياس ويقدم
 ثم للمنفق وابنه على ابي الجد وكذا كل عم وابنه اذا اجتمع مع
 جد اذا ادلى لهم باب دون ذلك الجد ويقدم احد ابني عم للمنفق
 هو اخ لام على الآخر في النسب يسويان فيما يتوفاق
 اخوة الام لانه لما اخذ فرضها لم يصلح للتقوية وهذا فرضها

هذا
 حتى يسقط المصنف
 عن

فالولاء لا في المقتول وما يباعا به فيقال كيف تقول في رجل مات

وخلف زوجته وأخاها وكل من فيها نصف تركته وجوابه ان

الميت كان عبدا اشترى زوجته ثلثه وأخوها ثلثيه

ثم عتقاه وتزوجت به ثم مات ولم يخلف غيرها ولا ثروت

انتهى بولاء الاعتقها ومنه اي من عتقها في سنة صليها

او فرعها اذا ملكته فعتق ففهر الاله لا يخرج به عن كونه

معتقها شرعا لان قولها لغو شره عتقها قولها له وهو في

ملكها انت حر او ينسب اليه اي يعتقها بنسب

كأنه وان سفل او ولاء كعتقه وعتق عتقه وهكذا

لا الغرة على الاصل فغرة على الغرة وولاء الاخر مدلول

الحرية او عتق

عصية بالنفس

في كتابنا الدرة المنيحة فليراجع ولم نذكره هنا لقلة جلده

فصل في حكم النفود والحمل من نفد في فرا وحضه وقيل
او نحو انكسار سفينة وفقد مال ولم يقسم بين ورثته حتى

عنه
اما نفقة المأظف فمؤقته بالظن هو صم فلا يجوز نقضه
اولا المقعد لا حل

لعموم بيته بموته او يحكم قاض به لانه الاصل بقاء الحيوان فلا
يورث الا يمين او ما تول من ثلثه كحكمه بغير مدية من

ولادته لا يمش فوقها طنا وتلك المدة لا تعد بشئ على

فصل في مال من بونه ونفد زوجته وتزوج بعد انقضا

عندها حينئذ اي حين قيام البيعة او الحكم في ذلك
قبله او معه لم يورث وهذا عند اطلاقها الموت فاذا امتد

الوفيت سابقا عند ذلك الزمن ومن هو وارثه حينئذ

او مودة
او من بونه مونا او بالموت
او بالاسبقها ثم

حيثُند ويضاف سائر الاحكام اليه فلو انقضت عدة زوجته

باعتبار ذلك الوقت تزوجت حالا ^ع فضيلة المثنى انه

عند قيام البينة لا يحتاج للحكم بالوث وهو كك كما رجم

ابن حجر في فتح الجواد ^ع انه اصل الظن كما في الحكم وفاقا للخطيب قال

ابن حجر لا يكفي بل لابد من غلبة بحيث يصير قريبا من العلم

اي بحيث لا يخطر منه التيقن ولو خيل لحوته ولو مات من بونه

المفقود كلا او بعضا قبل الحكم بموته او قيام البينة به وفقد

حصته حتى يثبت حاله وعمله في الحاضر بالاسوء اى بالاسوء

منه من يسطر منهم بحياة المفقود او موته لا يعطى شيئا

ومن ينقض حقه باحدها فقد روي حقه ذلك ومن لا يخلف

عند قيام البينة لا يحتاج للحكم بالوث وهو كك كما رجم
ابن حجر في فتح الجواد ^ع انه اصل الظن كما في الحكم وفاقا للخطيب قال
ابن حجر لا يكفي بل لابد من غلبة بحيث يصير قريبا من العلم
اي بحيث لا يخطر منه التيقن ولو خيل لحوته ولو مات من بونه
المفقود كلا او بعضا قبل الحكم بموته او قيام البينة به وفقد
حصته حتى يثبت حاله وعمله في الحاضر بالاسوء اى بالاسوء
منه من يسطر منهم بحياة المفقود او موته لا يعطى شيئا
ومن ينقض حقه باحدها فقد روي حقه ذلك ومن لا يخلف

نصيبه بها بمطاه (قاعدته) طريق ذلك العمل ان نصيبه سلماء
على تقدير الحيوة والوفاء ونفرب احد بهما في الاخرى ان تباننا
وفي فقرها ان توافقا ثم من بيت على التخيير بين نفرب نصيبه من
كل سلة في تمام الاخرى او فقرا ان كان ويمر اليه الاقل ما
حصل من الضربين مثالا اخنان لاب وعم وزوج مفقود فان
كان حيا فنسبعة والا فثلاثة ولا توافق فقير ثلاثة في نسبه احد
وعشر وللأختين في مسئلة الحياة اربعة مفقودة وثلاثة وبائة عشر
ومن مسئلة المورسهمان في سبعة فيكون اربعة عشر فصروا افلها هو اثني عشر
الهما ويقر الباء فان عرف حياه الله دفع اليه وموت خسرهما ثلاثين
والباقي للعم وعليه نفس ولو تلفت حصته الموقوفة لم يرجع فهو وجبة

انفصال حیوانہ مشکوک فیہا اور استقوارہا لم یبت کالمیت

هو فالتدريج
ومن انما لا يضر الموت
اي من الموت لا من انما لا يضر
الاول
فولم يكن بعد فمضت ثمان وعشرون سنة
فولم يكن بعد فمضت ثمان وعشرون سنة
فولم يكن بعد فمضت ثمان وعشرون سنة

توفي مسافة العدوى او خيف منه على المال فتزوج الولد له الانقا

من ماله والوجع ان اشهد عليه ليرجع فان لم يكن له لزم صلحاء

البلد اقامة من يفعل ذلك فصل في حكم الخثر المشكل في
في الجنتين الخثر المشكل فان احدهما من له ثقبه ثقبه الها

يقول منها وهذا شكل حتى يبلغ فان حبلى او حاض فانه والا

فان غلب ميله الى الرجال فكذلك او الى النساء فرجل او اليها

على السواء او لم يعمل الا في موضعها فاق على اكله وثابتها وهو

من النساء الرجل والرؤف فان بال او غير فالحكم له او غيرها سواهما

فالحكم للسابق والا فميله للنساء او الرجال او لهما ما مر في

الثقبه ولا اثر للحيه ولا الهودند ونزول لبن وتفاوت اعدا

عنه
فان اتفقا ابتداء اتفقا بالاخلا الكثرة ولو بالاولى فبذكره
وحا فزوج او بالباي حدها وان غير فبذكره فبذكره فبذكره
ولما انشأ الا فخصومها اذا لم يجل ميله الى الرجل والنساء
فلا يباين فقولنا والا فميله اه
بان يقرر ان لانه امتلاء البنت الاثر ثمانية عشر فلما
لا لا يجر حكم باثنته او سبعة عشر حكم بثلوثه لانه
من ان حواء خلق من فلع آدم الاثر ستة

اضلاع في الاتصاح عندنا خلافا للاحد في الاول والآخر
فيه وفي الثاني والآية حنيفة في الاخيرين ومادام مشكلا
استحال كونه احدا لابي بن ابي الزوجين وهو ان لم يخلف
ارثه بذكورية او ابنته كولد ام ويقتو اخذه والابان اختلف
ارثه برما عمل باليقين فيه وفي غيره فمضى كل من الورثة ما ارثه
على التقادير فان لم يرث بتقدير لم يعط شيئا وان اختلف
ارثه عليها اعطى الاقل ويقف الباء المشكوك فيه حتى
يتبين حاله ولو يقول وان اتهم لانه لا يعلم الا انه ولو
ما تشكلا فان كانت الورثة هم الاولين ولم يخلف ارثهم
فذلك واضح والاشبهين كصلح واعتقر مع الجهل للضرورة ويجوز

من الكل في حق انفسهم علم تفاوت وتساو واستقام بعضهم
ولا يصلح غنوه في مجموع اقل رجب بتقدير اربعة ولا بد من
لفظ صلح او ثواب (فائدة) في الاول في تصحيح مسائل المختار وهو
انه اذا كان واحدا تصح مسئلته بتقدير الذكوة مرة وانوته اخرى
فان ثمانك المصححة في قسم العدد باعتبار الذكوة والا فانه في
ويُدفع اليه والاصل اقل النصيبين وبوقف الباقي وانما
قسم الاكثر كذلك او توافقنا قسم حاصل ضرب احدهما في

الآخر او بناهنا حاصل ضربه في تمام الاخر كذلك فالثامن كما في
ولدختي وزوج وابر للزوج والاب السدس وللختي النصف
وبوقف الباقي فان با ذكر اخذه او انته فلا يراد كذلك لو كان

ومثل التوافق زوج وابوان وبنات وولدت في الا
نونة من اثني عشر فتقول لختي عشرة وبالذكوة
من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين وبينها توافق
بالثلث فيضرب ثلث احدهما والآخر فينقلح مائة و
ثمانين وتقسيم بل من التقديري لما ذكر منه

کاز خنشان فلمها ثلاث نقادین لاینها اما دکوان ای انتقاد

فَخَلَفْنَا أَفْجَحًا عَلَى كُلِّ مَنِ الْبُعَادِ ثُمَّ نَظَرْنَا عَمَّا نَلَاتِ أُمَّ مَيْبَانِيَا

ام سند احالات ام موافقات و فعل عملك عند الانكسار

علم فریقین اور فرق و تغیر البعض فی البعض فایلیق تصحیح شد

الشيخ محمد بن عبد الله الأول رحمه الله بقدر الذكوة والا

نونه على السواء كابوني وبنت ولدان خنته الثاني الكثرة

ارثه بتقديء الذكوة دون الاثوثة كبيت وولد ابن خنجر

الثالث عشر كزوج وام وللابنة الرابع امة بقدر

الذکوة دون الاثوة کولد اخ خنتی الخامس علیه کزوج و

ولدا بختی ومن جمع جہتہ و فرغ و مقصد بنفسہ کروج ہو

[illegible]

كذا اذا اصاب من غير ان ياتى به
 فثبت ان لا يمتنع على اخوة والاب
 لعدم فائدة تعدد البنات
 في المهر

البنات فكيف تنجبها او جميع جهن في ظرف من باقياها

ان لم تنجب والافبا لآخرى كما بان في مثاله والقوة اما بعد ثم حجها

حرمانا اصلا كام هي اخت لاب بان يطأ بحوسه في نكاح او لم

بشبهه بنته قلند بنتا فرت والدتها من باب الامومة لا الا ^{فثبت النكاح} ختلة

لان الاخث تنجب بخلاف الام او اقلية اي في احد بهما قل

حجبا عن الاخرى كام ام هي اخث لاب بان يطأ من ذكر بنته

الثانية قلند ولد الا ^{الاولى} واخيه ^{ام} لا يه فرت منه بالجودة

دونه الاخيه لان الجدة ام الام تنجب بالام فقط والاخذ

تنجب بجمع وكومات هنا عن الام وانها لم ترت الجدة بالجودة

لحجبا بالام بل بالاخوة ^{الان} اذا احببت الجريمة القوية وثبت بالضميمة

بأنها بنت

فللام الثلث بالامومة والارها النصف بالاخوة ويلحق بقمل
 قد رثت الحدة ام الام معها وبني للجهة النصف ولها الثلث
 او يجبرها الجهة الاخرى ^{بأنها بنت} حجب حرم ان كبرت هي اخت لام بان يملأ
 من ذواته قلد بنتا فترث منه بالبنوة لان البنت تحجب
 الاخ للام او تنصا ^{بأنها بنت} كأنك بجوسه بنته قلد بنتا وبوسه
 عنها فاهما الثلثان والاعوة بالزوجية لا البند تحجب الزوجة
 من الربع الا الثمن ولو زاد احد عاصبتين او لو اشترك
 اثنا في جهة عصوبة في درجة وزاد احدهما بقراءة اخرى
 كابت عم احدهما اخ لام بان يتعاقبا اخوان على امرئة وتلد لكل

فقيقة التفسير ان اخوة الام محبتة ههنا باخوة الار من
 ان الاخ للاب لا يجبر الا للام وكان فيهما فخر والاراد
 ان اخوة الام تمام يورث بها ههنا تحضت للزوجي سم

السنة واحدة للاخت من الام والباقي وهو خوة لا يورث
 ولا يورث عليها وبين نصيبها وورثها ما بينة نفقة اثني
 في سنة ثلث اثني عشر اثنان للزوجة والباقي وهو عشرة
 لا يورث الم وكل واحد منهما اخوة في كل الذي يورث من الام لغيره

ابناء والاحد هما ابن من غيرها فابناء ابنا عم الاخر واحد هما
 فان احدهما ^{بأنها بنت} فان احدهما ^{بأنها بنت} فان احدهما ^{بأنها بنت}
 انكسب ربي ^{بأنها بنت} انكسب ربي ^{بأنها بنت} انكسب ربي ^{بأنها بنت}
 منكسب ربي ^{بأنها بنت} منكسب ربي ^{بأنها بنت} منكسب ربي ^{بأنها بنت}
 منكسب ربي ^{بأنها بنت} منكسب ربي ^{بأنها بنت} منكسب ربي ^{بأنها بنت}

فانه السد من خرفا باخوة الام والباقي بينهما بالسوية
 وانما اخذ الاخر من الام في الولاء جميع المال لما مر ان اخوة الام لا يرث
 فيه فتمحضت للزوجية ^{بأنها بنت} فتمحضت للزوجية ^{بأنها بنت} فتمحضت للزوجية ^{بأنها بنت}
 والباقي منها بالسوية ^{بأنها بنت} والباقي منها بالسوية ^{بأنها بنت} والباقي منها بالسوية ^{بأنها بنت}
 وقيل تحضت للاخت لان اخوة الام بالبنوة ^{بأنها بنت} وقيل تحضت للاخت لان اخوة الام بالبنوة ^{بأنها بنت}
 تحضت للزوجية ^{بأنها بنت} تحضت للزوجية ^{بأنها بنت} تحضت للزوجية ^{بأنها بنت}

او مكررا كالثنتين او موطفا كالنصف والثالث او مضافا
كنصف السدس فخرج النصف اثنان لا اربعة مثلا و
الثالث والثنتين ثلاثة لان خرج المكوّر بمبنيه فخرج المزد
والربع اربعة وهكذا وكلها مستقلة من اسم العدد لفظا
ومعنى الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين
واستوائهما او كان الفرضان مختلفيه اى المخرج فاندخل
مخرجاهما اى دخل احدهما فى الآخر بان فيه الاكثر لمبالاقل
مرتين فالكثر فالكثرهما اصل المسئلة كربع ونصف فزوج واثن
لغيرهم فالمسئلة من اربعة او توافقا اى المخرجان بان افناهما
ثالث غير الواحد فحاصل ضرب وقوادهما فى الآخر اصلها

كسب و ثمن و فام و زوجة و ابن و اصل المسئلة من اربعة عشر

حاصلة من ضرب نصف سنة في الثانية او بالعكس (نصيبه) الوقوف

يطلق اصطلاحا على ثلث العاد لهما وعلى كسبه في ذلك العاد

مخرجه و اذا عد عدد ابعاد كما في اثني عشر و ثمانية عشر و

بالاشهر و ثلثته و السنة اعتبر اكثرها فتم انها متوافقة

بالسنة لا بالثلث او كنصف و المتداخلان و كذلك المتعاقبان

متوافقان باصطلاح آخر غير ما مر لان الاقل اذا وقع الاكثر

توافقا باجزاء ما في الاقل لا يشترط في المتغير عدد اماثنا

ولا عكس اى ليس كل متوافقين متداخلين لان السنة و

الاربعة متوافقان غير متداخلين التوافق بهذا المعنى

ينبغي الاختصار
في المسئلة بقدر الا
مكان منه

خبر
الدين

بحيث يعدلها غير الواحد فيشمل غير التباين أو تباينا
 أي المخرجان بأن لم ينفهما الا واحد وهو ليس بعدد في علمه
 الحسا عند الجمهور فما ضرب احداهما في تمام الآخر اصلها
 كذلك ورجع في مسئلة ام وزوجة واخ لغيرهم المسئلة من
 اثني عشر حاصلة من ضرب ثلثة في اربعة (فائدة) التماثل
 بين ومعرفة البواقي بقسمة الاكثر على الاقل بقسمة صحيحة
 فان لم يتوحد شيء فمدا خلا والاقسمة المقسوم عليه على
 الباقي وهكذا الى ان يتوحد واحد فالمدان سبانيان ولا يتوحد
 شيء فتوافقا والمقسوم عليه الاخر يعتبر عادا الهما والا
 صول عند المتقدمين او خارج القسمة بقسمة فلا بد من ^{عدد}

في الموضع فندم على الطريق واللام يصح

العصبات اثنان ثلاثة واربعه وستة ثمانية واثنى

عنه او ثمانية او ثمانية

عشر ضعفه او ثمانية واربعه وستة ونصف كل وضعفه

واربعه وعشرون لان الفروض القرآنية لا يخرج حسابها

عن هذه السبعة وزاد بعض وهو ثمانية واربعه اصلها

آخيه في مسائل الجد الاخوة حيث كان ثلث الباء بعد

الفرض خوله ثمانية عشر كجد دام وخمس اخوة لعيزام لا

اقل عله سدس صحيح وثلث ما بقي هو ذلك وضعفه كونه

دام وجد سبع اخوة لعيزام لان اقل عله ربع وسدس

الذي ضعف ثمانية عشر

صحيحان وثلث ما بقي هو ستة والثلاثون والمتقدمون

يملكون ذلك في صحيحا لانا حسب الاقالع الروضة وطريق النجاشي

لانها ستة وهي محتاج في هذا الزاد وكذا في اخر الاجتماع اذا انا ثمانية اوسدس اخلين الخمسة اصول للاغناء الثلث عن الثلثين وفي الاجتماع اذا انا اوصيا ابنا الى اصلين آخرين للعتبة الى الفرض وحاصل الفرض اما ثمانية عشر او ضعفه منه

من الحجج ما يصح
 وقت اضيق السكون الباق
 فاقول على وجهه ثمانية عشر
 فلو اضيق السكون الباق
 الربح والسكن عك

المتأخرين هو المختار الاصح الجاري على القاعدة (ثمة)

ضابط المسئلة فيما اجتمع كسر يضاف الى المجموع وكسر يضاف

الى الباق ان يعتبر خرج الكسر الاول ويؤخذ منه ثم ان يتم

الباق على خرج الكسر المضاد الى الباق فاصل المسئلة خرج الى

كافة زوجة وابوين ^{وهو} احدهم الراويين المائتين والافان

بناياتهم حاصل خرج احدهما في الآخر كالمسئلتين الراويين ^{مربو}

وان توافقا فهو حاصل ضرب احدهما في الآخر كالمجموع ثلث ^{فوقه}

وربح المائتين فيه تأييد لما ذهب المتأخرين ثم انه اجمع الصحابة

رضي الله عنهم على المول وهو زيادة في عدد السهام ونقص

وقدر الانصاف بما كسر الولا جمعهم عمر رضي الله عنه مستحسلا

النسخة في زوج واختين فاشأ اليه الميراث في الله عنه اخذا
 ما هو معلوم فيهن مات وترك سنة وعليه لوجبل ثلاثة ولا
 اربعة ان المال يحمل بصفة اجزاء فوافقه والتمس قولها ثلاث
 قاعدة الاصول قسمان تام وهو الذي تساويه اجزاء لم يمتد
 او تزيد عليه وناقض وهو ما عدا وهذا غير بصطحي اهل
 الحنا وهو ظاهر فالناقض منه الاصل ان الزيد ان لا يقول
 بخلاف التام وهو ستة قول المشايخ اليه شعاعا وورا قسول
 السبعة كزوج واختين لغيرهم فقول بسد ها ونقص من كل سهم
 ما ينطبق به له الزوج ثلاثة وكل اخت اثنا (شبيه) اذا
 نسب المسنة ما زيد عليه حصل اسم الكسر الذي هو مقدار

لان السد وثلاث ما يقع لا يستقر فان ثمانية عشر و
 السد والزوج وثلاث الباقي لا يستقر ستة وثلاث
 من

هذا اختان ان لانا لا يكون احلا فان اختلفا
 فلا شقيقة ثلاثة ولين لابل واحد تركة
 اثنين من

مقدار زیادہ و الا نسب المجموع حاصل اسم کسر نقص من کل وارث

فِيهِ فِي الْمَوْلِ الثَّانِيَةِ السَّنَةِ عَالِكُ بَنِيهَا وَتَحْصِرُ مِنْ

كل ربح ياتق والامانة كهؤلاء وام لها الدرس واحد الى

نعم كهؤلاء واخلام له السدس واحد والعشرة كهؤلاء

واخ آخر فالآلام ففعل بثلثها وسبع امار الغرض بالخاء المعجمة

ادباجيم لكثرة السهام العائلة او الالاف فيها والشرعية لان القنا

شهرها اول از جمادیا عشره و اثنته عشره سبعة عشره و الا شفا

فَقُولِ الْمَلَائِكَةُ عَشْرَ زَوْجَةٍ وَامْوَاحِشِي لِحُيُومِ الزَّوْجَةِ ثَلَاثَةً

اولا ثانيا وثلثا رابعا خامسا سادسا سادسا
دلائل اثبات لكل احد اربعة والخمسة عشر كموالا واخلام

له السيد اثنان والاسبعة عشر كهؤلاء واخا آخر فالف لامل

وصيغ من المول في قول فانما انت
 انفسك اليك انما انت جئت بالاسم كقول
 فاما المول في قول فاما المول
 انما هو المول في قول فاما المول
 ١٣٦٩

٤٤

وضمفد بر بعة اي بقول اربعة وعشرون عولة واحدة وواحدة

الى سبعة وعشرين كالمبيرة المارة وكيفت وبنك ابن وابوين

وزوجة للبنك ثلث عشر وكل من الابوين وبنك الابن اربعة و

للزوجة ثلاثة (تمة) قال بعض الافاضل لا بد من المول

اما من بنك فاكتر لصلب الابن او لكلها واما من اخنت فاكتر

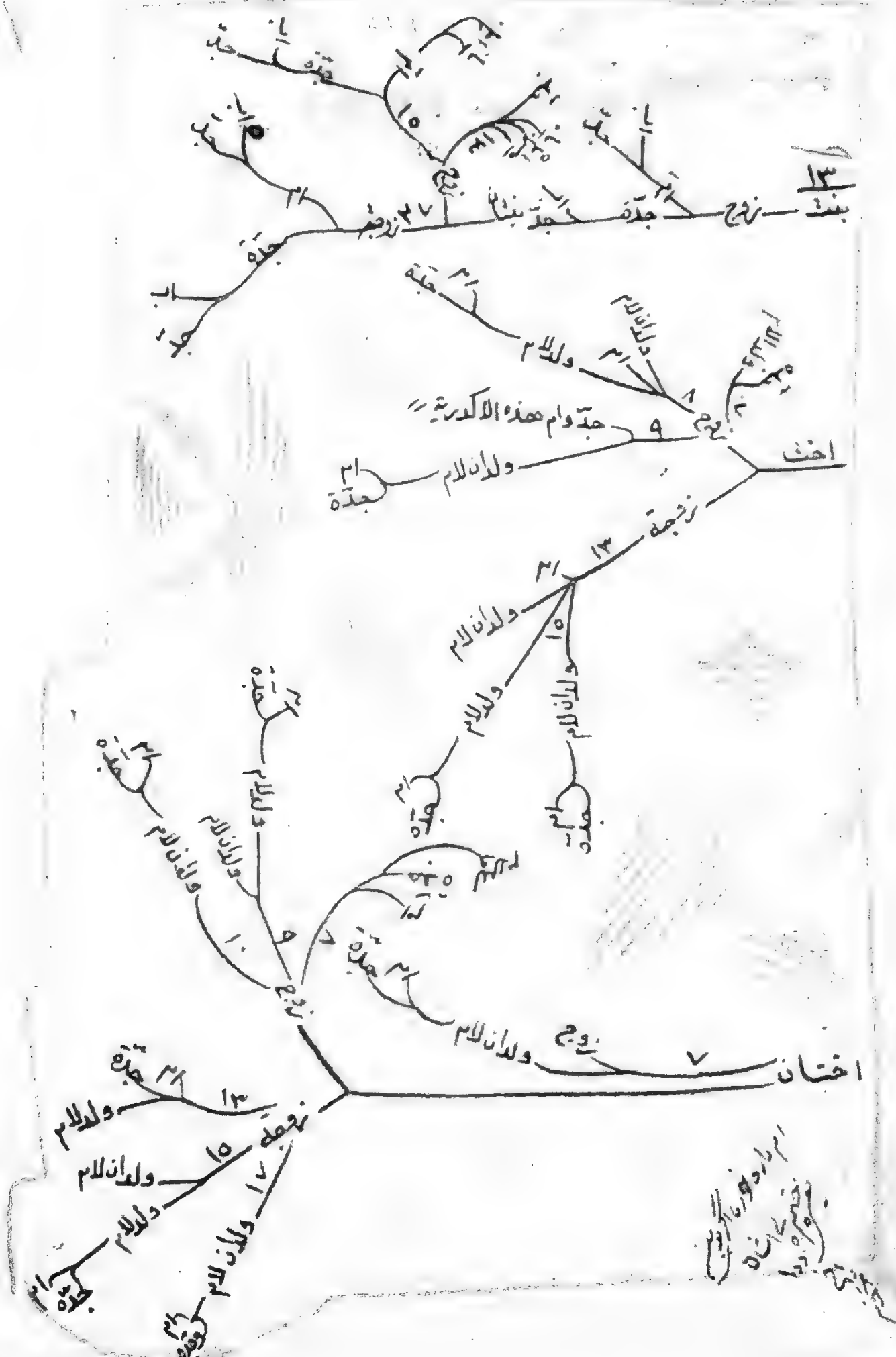
لغيرهم ولا بد ايضا من احد الزوجين الا في مسألة اخنين

لغيرهم وولد ام مع ام او جدة ولا تقول السنة في غير هذه

المسألة الا اذا كان من الرضعة زوج واخنت فاكتر لغيرهم

ولا بد من قول ثلث عشر الى ثلاثة عشر من زوج وبنك فاكتر واما
 او من زوجة واخنت فاكتر

خمس من زوج وبنك او زوجة واخنت فاكتر واما سبعة عشر



عشرين زوجة واثنين وفي موال اربعة وعشرين من زوجة

وبنتين فصل في تصحيح المسائل منه المتأخنة وفيه طريق

عرفة انصباء الورثة من المصحح ان انقسمت السهام من

اصلها الى المسئلة عليهم اي الورثة بان ثمانية اودخل ذو

السهم في السهم فذاك واضح كزوج وثلاثة بنين وكشتين
وام واخ لام وانكر على صنف منهم سهامه بان تقسم او

زادت ولم تدخل الرؤس فيها فان باينته السهام ضرب عدده

اي الصنف في المسئلة بمولها ان كان مثالا بلا عول زوج و

اخوان لغيرهم هي من اثنين للزوج واحد بن واحد لا ينقسم

على الاخوين ولا موافقة في عدد هاهنا اصل المسئلة فتصح

من اربعة وبعول زوج وخمس اخوات لغيرهم من ستة ونقول
 سبعة ونصع بفرض خمسة في سبعة ^{٣٥ =} والابن ابنا بان توافقا
 ومنه صورة دخول السهم في ذمة السهم ^{التوافق} فالنواق بالغير الاثم
 ضرب وقته اي العدة فيها اي المسئلة بعولها ان كان قابله
 الفرض ^{نصف} فنصف منه المسئلة مثاله بلا عول ام واربعة اعوام لغير
 ام من ثلاثة لهم سهمها ووافقا عددهم بالنصف فحضر اثنا
 في ثلاثة ومنها نصع وبه زوج وابوان وثلاث بنات فنقول
 ثلثة عشر للبنات ثمانية توافقا عددهن ^{بالفرض} بالنصف فحضر ثلثة عشر
 ثلاثة في ثلثة عشر فنصف ثلثة واربعين او انكرت على
 صنفين سهمها فقلت سهم كل صنف منها بعدد ه فمن

من اثني عشر
 ع

فنوافق سهامه عدده منها او من احداهما ردة ذلك لصف
 لوفقه ومن الابان بانث سهامه عدده توك عدده بحال ان
 تامل عدده ارسهما اي الصفين بعدد كل منهما الى وفقه او
 بقائه على حال اورد احداهما وبقاء الاخر ضرب احداهما ^{باعدده}
 المتماثلين فيها اي في اصل المسئلة بصولها اي معه ان كان او
 ندخلا اي عدد اهما فاكثرهما يضرب فيها او توافقا بالمتض ^{فصل}
 فاقفا ^{في} ضرب احداهما في الآخر اي ضرب في ^{في} ضرب
 الحاصل في المسئلة او تبانيا فحاصل ادهما تمام الآخر يضرب فيها
 فما بلغ الضرب في النوع منها صححت منه المسئلة وحاصل ما ذكر
 ان بين سهام الصفين وعددهما توافقا او تبانيا او توافقا

فِي ثَلَاثَةِ ٢٠

قد كتبت اقلها لكما
في هذا الكتاب
الكتاب ١٧

عد لنا عن قولهم هل هو عتق
احد الورثة قبل التسمية
لانه مناف لتعاقب التسمية
من جهة تقسيم المال لا
ان يجعل على الساعه او
تتبعه على عتق من المال
على الاثر

وشرعنا جميع مسئلة عوت فيها احد الورثة قبل التسمية ولو

مات شاعر عن ورثة فمات احدهم قبل التسمية فان لم يورثه غيره

الباقيين من ورثة الاول واء ورثة جميع الباقيين او بعضهم

وارثهم منه اي الثاني كما رثهم الاول جعل الحال بالنظر

الى الحساب كان الثاني لم يكن من ورثة الاول وقسمته

التركة بين الباقيين مثال الاول كاخوة واخوات الاب

ثم ما بعضهم عن البقية منهم والثاني كالوفا عن زوج

وابنين من غير ثم مات احد الابنين قبل قسمته

فلزوج الربع والباقي للابن والاخرى وان ورثه

غير الباقيين بان كان الوارث غيرهم او الغير شرعاً لهم

يخرج من له نصيب مقدس لا يغير او يغير الى مقدس آخر
فلا تغير لنصيب الباقيين ومن ليس له مقدس
كزوج ماتت عن زوج وبنات
من غيره ثم مات منهم واحد وتزوجت
ماتت عن زوجة وبنات
مات احدها

امثلاً كان زيد وعبد وبكر وحفصة وزينب اخوان
لهم ماتت عروة ثم قبل التسمية مات زيد فبقدر كان زيد لدر
يوزع عروة لم يوجد فنزل المسألة لثلاثة اربعة ليكرهوا
واثنان حفصة وزينب ولوا عروة زيد لكان اولاد غائبة
واثنا عشر بنين وبنات
بنين

أولها الباقون لكن اختلف قدرا استحقاقهم من ذلك

والثاني فصيح مسألة كل من الميتين فان انقسم نصيب

الميت الثاني من المسئلة الاولى على مسئلته بان يجر

او تدخل المسئلة في النصيب فذلك واضع كزوج

واختين لآب ماتت أحدهما عن الآخرى وعن أخيه

المسئلة الاولى يعى لها من سبعة والثانية

من اثنين ونصيب ميتها من الاولى اثنتان منقسم

عليهما والاب ينقسم نصيب الثاني من الاولى على مسئلة

فوافق نصيب من الاولى مسئلته ولو بان يدخل

النصيب فيها وفقها الى المسئلة الثانية في المسئلة الاولى

ماتت المرأة ولومات أحد الاقربين بناء على ان دخل
لان مثلا لا يدخل المسئلة في النصيب فقد عجل في زوجة
واختين لآب ماتت أحدهما عن الآخرى فان المسئلة الاولى
من اربعة ونصيب من ثمانية والثانية من واحد ونصيب
من ثمانية الاولى ثلاثة تنقسم عليها للاختين والنصيب
وقد تفرقت هذه المسئلة نظير المذكور في المسئلة الاولى
جعل كان الثاني لم يكن فلا حاجة فيه الى اعتبار المسئلة
فما لم
انما الخ لا اعلم لكن بان توافق النصيب والمسئلة بالخط
الاخص او يدخل النصيب في المسئلة

لانا الكلام في عدم انقسام
نصيب الثاني على ثلاثة
وقد انما نزل بدين الانقسام
في كل واحد من الطرفين متوافقان
والكلام في عدم التوافق ايام

الاول والابا يابنها والابا الثاني والثالث والاول منها كلهما اي

نصيب كل المسئلة الثانية في الاول فابليخ الفرض جتنا اي المسئلة

منه في له شئ من الاول اخذه مخروبيا فها من فوق كذا

او كلهما اي الثانية اي شئ منها اخذه مخروبيا في نصيب الثاني من الاول

انما بين نصيبه وسئلته او مخروبيا في نصيبه ان توافقا

مثال التوافق جديان وثلاثة اخوان شرفاء مايت الاختلام

غرضت لام في شقيقه في الاول ام هي احد الجديان وعن

لاب فالاول ستة ونصف من اثني عشر وكثافة خمسة ونصف

والاول اثنا توافقا ثلثها بالنصف فغير نصفها الاول يبلغ

ستة وثلاثين لكل واحد من الاول ثم ثلاثة وثلاثة وثلاثة

موزة كذا ما يوز به عند

موزة كذا ما يوز به عند

عدنا عن قول الحق في شقيقين ثلثا في
عليها ان لا يلزم ان يكون الواجب في الاول
من الاخوات لام لانه واحد وحده في الاول
بان الاول شقيقين مني لم يوافق الاول
موزة المية الثاني في كل واحد
او شقيقين مني لم يوافق الاول
بعد موزة الاول

احد لا يعني والاخر
الاول والثالثة لام
منه في السدس لان فيها نصف واحد
فيها ثلثا في الاثني عشر
اصل المسئلة في شقيقين
لاب واحد سلكي عليها
انهم واحد سلكي عليها
وهو ستة للاختلاف في
والثاني الجدة والاختلاف
فيها في التلخيص في
موزة كذا ما يوز به عند

بمقتضى نصيب الثاني من الاول
نصف

بمقتضى نصيب الثاني من الاول
نصف

الثاني سهم منها في واحد واحد والثلاثة في الاول ستة وثلاثة

بمقتضى نصيب الثاني من الاول
نصف

بثمانية عشر ومن ثمانية سهم في واحد واحد والاخر للاب الاول

سهما في ثلاثة ستة وللأختين لارب في ثمانية اربعة وواحد

باربعة وشال النباين زوجة وثلاثة بنين بنت مائة الأم

وثلاثة اخوة هم الباقي من الاول الاداء من ثمانية والثانية من

سنة وتصح من ثمانية عشر ونصف منها في الاول سهم لا يوافق

سئلته ففرض ثمانية من الاول تبلغ مائة واربعة واربعين

للزوجة من الاول سهم في ثمانية عشر به من الثانية ثلاثة وواحد

بثلاثة وكل ابن من الاول سهما في ثمانية عشر ستة وثلاثين ومن

ختم واحد بنه ولعمارة ثلث فاجعل ما صحتا كسلة اول

نصف

وهو الثاني بين نصيب البيت الثاني في المسئلة الاول
وبين سلة الثانية وفي المسئلة في الاول
لنصف المسئلة وفي نصيب من الثانية في المسئلة
الاول في المسئلة الثانية وفي نصيب من الثانية في المسئلة
في المسئلة الاول في الثانية

باب في التسمية بالاولى بالكل
الاثنتي

اولى واعمل في تصحيح مسئلة ما عمل في مسئلة التاء وهكذا في

الميت الرابع وغيره (قاعدة) في رسم الورثة وسمها منهم بوجه

سهل وطريقه ان تكتب الورثة واحد تحت واحد في مرتبات

وبعد تصحيح المسئلة تقسم نصيب كل وارث في مربع يجب

مربع اسمه في جهة اليسار وتضع عدد احدى من فوق الجذر

تحت قوس ثم تكتب باراء الميت التاء ونصيبه في اليسار

فاورثه احدى من الاولى فالتب اسمه بارائه في مربع وان ورثه

من غيرهما واحتصر غيرهم بارئه فالتب مرتبات بعد الورثة

السابقة ومرتبات آخرها بعد ثم زاد من الورثة مكتوباً ^{بهم}

فيها وبعد تصحيح كتب نصيب كل وارثه كما فعلت في الاول فيجوز

الميث الأول في التلاجل وهو الجدولين فلا امر عبد الله في التلاجل

عبد القادر بن عبد الله
نصفه البيت
التي على سنة

	(٤)	(٧)	مات
زوج			مات
احتمل		مات	ك
اقبل	٢	فت	ك
بالدخان	ا	لب	

على المسئلة
 الثانية أو ثالثة
 البصير
 على المسئلة
 الأولى أو الثانية
 البصير

ضابطه وقسمه الزكيات الورثة او الغراء اذا نزل الجميع
للمسئلة والزكاة فذلك واضح وتوافقا ضرب سهام كل وارث من نصيب
في دفعها الى الزكاة او بتباينها فيضرب سهام كل في كل الزكاة ثم
نقسم الحاصل ضربا على النصيبين ان ضرب في كل الزكاة او على
وفقه ان ضرب في دفعها فما خرج نصيبه مثال التوافق زوج ونصف
واخوان لامر فبقين المسئلة ستة وعقول الإخوة والزكاة
ستون وهما وهما الوفاق بالثلث فالزوج خمسة ثلاثة ضربا
في عشيرين وقول الزكاة حصل ستون قسمنا على الثلاثة وقول نصيبهم
خرج عشرون هي الزكاة ولا أحد المتعطين انما ضرباها
وقول الزكاة وقسمنا الحاصل على الثلاثة وقول المسئلة خرج ثلث
عشر وثلاث هي حصتها وكذا الباقين كزوج وامر وشقيقة
هي ستة وعقول التمايز والزكاة خمسة وعشرون وهما ضربا

جمع روز

[illegible]

ضربنا الثلاثة الى الزوج في كل الزكة حصل فيه عسرون فما

على الصالحين وهو ثمانية خرج نسمة وثلاثة انما هي نصيبه

وكذا العمل في البقية وإذا كان الميت مديونا متعددا ولم نف

الزكاة بقضائها في قول مجموع الديون كالتمهيد للمثلة

وینزل کل دین لغوم کسهام وارث و یعمل امر فاد توافقت

الدَّيُّونَ وَالزَّكَاةَ مِنْ دِينٍ كُلِّ سَلَامٍ فِي فَوَ الزَّكَاةَ وَإِنْ بَيْنَا مِنْ

دين كل في كل التركة ثم قسم الحاصل على مجموع الديون او على

تمامہ مثال التوافق والترك اثني عشر رهما وعليه ثمانية عشر

تَزِيدُ اَرْبَعَةً وَلِعَمْرٍدٍ هَآءُ وَلِكُلِّ اَنْثَى عُرْفٌ مُّوَافِقُهُ بِالْاَسَدِ

فقرنا دين زيد اربعة في اثنين وفوق الزكاة وقسمنا الحاصل

علم وفهم مجموع الديون وهو ثلثه خرج اثنان وثلثان وهو
ما يزيد وكذا العمل في البوابة ويقاس عليه النباين ويجوز العمل
فيهما اي في تقسيم الزكاة بين الورثة وبين الفقراء كالنباين
ولو في النواقيس لكن عمل الموافقة فيه اخضر كان يتم في تقسيم
الغنائم يفرق بين كل واحد منهم في الزكاة وتقسيم الحاصل على مجموع
الديون فخرج خط صاحب الدين في الزكاة ^{مرفوعة} الخائفة
وفيها الجائز البحث الاول في مسائل الرد وهو زيادة في نصيب
الورثة ونقص السهام اخذناه الى هنا لانه نوع من تصحيح
المائل وامننا في اربعة لانه اما ان لا يوجد في المسئلة احد
وصين وقد رآه لا يرد عليها او يوجد وعلى كل الرد عليه اما

في هذا المتن لا يرد عليها
في هذا المتن لا يرد عليها
في هذا المتن لا يرد عليها

اما صنف او اكثر فان فقد احد الزوجين فان كان اهل الرد

صنفه احد فاصل مسئلته اي الرد عدة اي الصنف شخصاً

واحد او اكثر فالمصبة الشقيقة او شقيقتين او ولد

ام فالاول من واحد والاخوين من اثنين او كان اكثر من

صنف اي صنفين كبنتين وام او ثلاثة اصناف فكل ذلك

اخوات شقيقات ولا يتجاوزها والا استقر المرض التركة

فلا رد اما عداة كملات اخوات شقيقات وام او عداة كالمرو

لديها وشقيقة واخت الاب فاصل مسئلته سهراتهم من اصل

المسئلة اي جمع فروعهم من اصل مسئلة الرد ويقطع النظر

عن الباقى لان لم يكن فالمسئلة الاولى من سنة وورد الى خمسة

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

في سنة واحدة
ثلاثة وكذا من الاخذ
لابد والاخذ لادم
واحد

الزُّمُّ ثَلَاثَةٌ لَا يَنْقَسِمُ عَلَى السَّيِّئِ وَبَيْنَهُمَا وَاقِفَةٌ بِالثَّلَاثِ

فِي ثَلَاثِ أَرْبَعَةٍ وَفِي ثَلَاثِ أَرْبَعَةٍ وَفِي ثَلَاثِ أَرْبَعَةٍ

ای الروس والباء فما بلغ العرب صحت المسئلة منه كما في ربح

وخمسة يات بقوم عشرين أو ثمان الكفر من صلف وانقسم البا

بعد اخراج فرض احد الزوجين على سواهما فما خرج اصلها

كزوجة وام واخت لام هي من اربعة والمباقي بعد فرض الزوجة

ثَلَاثَةٌ حَكَمَ سَهَامُ الْإِخْتِ وَالْأُمُّ وَالْأَبْنَاءُ بَعْدَهُ عَلَيْهِمُ

آنکه این همه را در میان خود آنرا بفرستد و بگوید

[illegible]

مرتباً و سرافراهم، تحتاً لعلها و در جیب سرش

كذلك وجدك وبينك نصر محمد التي هي سهام الج

الحصنة الحصنة الحصنة

[illegible]

من يخرج فوضفها في مخرج فرض الزوجة المباشرة الخمسة للبيعة

٤٠

الباقية بعد ذلك تبلغ اربعين ومنها تفتح واذا معرفة بضرب

كل من يرد عليه في غيرهم ضرب فرض واحد زوجين فيما ضرب

في مخرجه واما كان تمام الرأس او وقعها او عدد السهام و

ضرب فرض غيره اي غير احدهما في الباقية بعد فرضه فما حصل

في الصورين حصتهما اي الزوج وغيره فللزوج في المثال

الاخير واحد في خمسة خمسة والبقية اربعة في خمسة بيتمانه

وعشر في البيعة واحدة في بيعة بهائم ان انقسم عدد السهام

على رؤس الامتناف فذاك وظا واما انكسر عدد سهام بعضهم

اي الامتناف او لاهم على عدد رؤسهم فكل من المثل كما رأينا

فان توافق الرأس والسهم فاعبر فوق الرأس او ثانيا فكلها
او توافقا وبعض الاصناف وثانيا في بعض فرد رأس
الموافق لوقفه واترك الباين بحاله ثم ان ثمة عدد رؤس
صنفين فخذ احدهما او تدخلا فاكثرها او توافقا فمضروب
وقول احدهما في الآخر او ثانيا فمضروب احدهما فيه ثم اعتبر
النسبة بين المأخوذ وعدد رؤس ثالث ان كان وحدا فالحاصل
ثم امر بالمأخوذ الاخير في اصلها ومنها تقع ولحمة تضيق كل
صنف بغير تضيقه من اصلها فما مضرب فيها وتقسيم الحاصل
على عدد رؤس ذلك الصنف فخرج النسبة حصته كل منهم
ثم الكسر على صنفين زوجة واربع جذر وستة اخوات

لام يتبع بعد الزوجة ثلاثة واحد للجدات مائة واثنان
للأخوات مائة فاخذنا عدد رؤس الجدات ووفى عدد
رؤس الأخوات وضمنا ثلاثة في أربعة للمباينة وضمنا
الحاصل هو اثني عشر في أصل المسئلة فبلغت ثمانية وأربعين
ومنها تصح الجدات واحدة في عشرة لكل ثلاثة وللزوجة
مثلهن وللأخوات اثنان فيه بأربعة وعشرين لكل أربعة
ثم نبيه أصول ما نل لود فيها أحد الزوجين أو اثمانية
اثنان كجدة وأخ لأم وكزوج وأم وثلاثة لأم وولدها وأربعة
لأم وبنت وكزوجة وأم وولدها وخمسة لأم وشقيقة

[illegible]

لاب وآثان وثلاثون كزوجة وبنت وبنت ابن وأربعون
 كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة الحبث كنانة في امة ذوة
 الارحام وقدر بيان عدة اصنافها وتعرفها وفي ذلك ثلاث
 مذاهب مذهب اهل الرحم بان يسوي بين ذوى الارحام
 بالافرق بين كثرية البعد والذكر والانثى وهو مذهب
 لم يجهز مذهباً أحدهما أنه يعمل في ريتهم بمذهب اهل التنزيل
 وهو الاصح الأقرب عند الشافعية وعليه المناجاة
 وهو تنزيل كل منهم منزلة من اى اصل اذ فرقة يد له الى طلبة
 الا الاحوال والمالات فبمنزلة الام لان يد لودبه وهو
 فماتت الام من التركة تنبت لهم والا الاعمام للام وللمات

مط فكتاب وليسوا بمنزلة من يدلون به على الجحد ولا يعمل

بمذهب اهل القرامطة وهو المذهب الثاني وعليه الحققة
وبه قطب النور والموت من اصحابنا وهو تقديم الامر بالا

وَرَبَّ الْآلَمِينَ الْعَصَبَاتُ الْفَرْدُ مِنْهُمْ ذَكَرُوا وَعَيْنُ حَارِ

كل الزكاة أو الباق بعد فرفر أحد الزوجين. ولا يحكم كمنفرد

الوحدة وفاقا بين المذهبين وثمره الخلاف بينهما تظهر

اجتماع صنفين فاكثرفعل الاصح ^{الاول} لواجتماع يقدم السابق

الوارث وان بعدت درجته الى الميت فقام ابي ام وابي

لا امام الا الله تعالى وان استغوا الى العرب منه وادى كل

اولى جماعة بوارثه قد كان الميت خلف من يدلون به اى فرض

فأما ان تنسب

ففراف الميت خلف الوارث الذي ينسبون اليه فوجه و
 قسم التركة او الباع بعد فرض الزوجة بينهم اي بين الورثة
 التي ادلى بهم ذى الارحام كانتهم موجودون وحمل نصيب
 كل منهم للميت به حسب رتبه منه لو كان هو الميت فمن كانوا
 يوتونه بالفرض اقتسموا نصيبه على حسب فروضهم او بالعقود
 اقسامه للذكر مثل حظ الانثيين ومن اتفرد بوارث اتفرد
 بنصيبه فو بنت بنت وبنت بنت ابن ابن جعل المال
 بينهم بالفرض والرد ارباعا وفي اب ام وام اب ام المال
 بينهم انا صفة وبلا حظ فيهم الحجب فمن حجب لاشئ لم يترك
 له فثلاث بنات اخوة متفرقات لبنت الاخ لام التدر

محرر

والله اعلم
 الشافعي
 محمد بن عبد الله
 بن عبد الله بن عبد الله

والباقي لبث الشقيق ونجب بها الاخرى كما يجب الاخ لآب

بالشقيق الاولاد ^{والد} والام اي اولاد الاخوة لام ^{والاخوات} فيقسمون بالسوية
بين ذكورهم واناثهم كما ان اصولهم يرون بالسوية اذ لما

البث عنهم ولو ورثوا حسب ^{منهم} انهم لم يكن كذلك لانه

لومات ولد الام وخلف اولاد ذكورا واناثا قسم بين انثى بينهم

لذكر مثل حظ الانثيين والاعمال وخالة لام اي الاخ لام

واختها لامها فانها ينزلان منزلة الام وبأخذان نصيبها

له مثلا ما لها مع انه لومات الام وخلفهم ^{نماها} كما بنا اخذها لهم

واقسمها وتوكتها بالسوية بين ^{نماها} هما وكذا عم وعمته

لها اي اخ الاب واخته لامة فانها ينزلان منزلة الاب وبأ

كالعلم (فروع) وثلاث احوال متفرقة في الحال من الام
 السدس الباقي للحال من الابوين وسط الآخر وثلاث
 حالات متفرقات للشقيقة من خمسة ثلاثة وكل من الباقيين
 منها واحد واصل المسئلة من ستة وورد خمسة ولو اجتمع هذا
 الاحوال والحالات فللحال والحالة من الام الثلث اثلاثا
 والباقي للحال والحالة لابوين كذلك ولا شيء من الابوين ولا
 حالات متفرقات وثلاث عمات كذلك للحالة الثلث لانه يصيب
 الام لو كانت حية مع الاب والعمات الثلث وتقسم كل من
 الزوجين حصتها ^{الزوجة} اجماعا كما رثهن من بديلين بدفا
 صلاها من ثلاثة وتصح خمسة عشر وكذلك كل من اثنين

عن توضيحه ان تقدير ان ثلاث الام والام ما عن
 ثلاث احوال متفرقات وحالة كل منهما ستة فروع
 وورد خمسة وهو المسئلة عما ذكره في احد هما من اصل
 المسئلة تبلغ خمسة عشر فللحال من الابوين ثلاثة
 وكل من الباقيين واحدة واحدة للعم الشقيقة
 ستة وكل من البنتين سهمان
 الله

الاجاب

بنت بنت

ان من امر من اجها قرابة من ذك الارحام كبت بنت هي بنت
فمن ابن بنت بان تح ابن رجل بنت بنت له اخرى
لدي بنتا وكنت خالة هي بنت عمه بان كان لامرته خال

فانما اجها قرابة منه فانما ماتت نظرها اليها
عند الاجاب

وخالة لام فتك خالها خالها فولدت ولدا فتك الميراث
بنت خالة الولد وبنت عمه لان الميراث لا يورث الابنة ولا ابنة
ورثت بسا بقدر ما اى الجهتين الى وارث والا يكن يتوفى
بهما البعت الثالث في المعايير هو لغة كما قال الجوهري
ان ما في لغة لا يهتدى له ذكر نبرة منها اقداء بالسلف
ونستعيد لادها الخلف كان يتم رجلا ان كل منهما عم الآخر

او خالة صورة الاول رجلا ان تخرج كل منهما ام الآخر فاولدها

خاله من
لانها عمه الا ان
خاله من
لانها من
خاله من

ابن قريظ عمه وخاله لكونه اخا لابيه ولأبيه وامرئان
ابن قريظ عمه وخاله لكونه اخا لابيه ولأبيه وامرئان
ابن قريظ عمه وخاله لكونه اخا لابيه ولأبيه وامرئان
ابن قريظ عمه وخاله لكونه اخا لابيه ولأبيه وامرئان

قال الرجلين مرحبا بابنينا وزوجينا وابننا وزوجينا

صورة رجلان تزوج كل منهما ام الاخر فصارا جالها وابنا

زوجيهما السابقين ورجل قال لسته عشر امرأة جالس

سافرات الوجوه فانكروا الناس عليه لانتكروا على قارب بنات

واربع اخوات واربع عمات واربع خالات وكلهن من امرئ

صورة ان هذا الرجل تزوج امرأة لها ثلاث بنات وتزوجه

ابو بيث و ابو ابيه باخري وابو امه باخري فمات

كل واحد منهم بارب افاث فمن ولدتها امرئ بنات من

ولدتها زوجة ابيه اخواته من ابيه ومن ولدتها زوجة ابيه

ابيه باخري وابولمه باخري فحاش كل واحدة منهن باري

اثنان في ولدتها الوثة بناته ومن ولدتها زوجة ابيه اخوات

من ابيه ومن ولدتها زوجة ابي ابيه عماته والباقي خالاته

وجعل له خال وعم فورثة الخال دون العم صورتهما ان ياتي الخال

ابن اخي الميت بان ينجح امره ويتزوج ابنته امها فولد لكل منهما

ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب فلوماء

ابن الاب عن ابن الابن وعن عم ورثة خاله الذي هو ابن

الاب فقط لانه ابن اخيه وهو مقدم على العم وزوجا اخذا

ثلث المال واخوان ثلثه صورتهما اذا مات رجل عن ابويه وعن

ابن اب وبنت ابن تزوجته فلهما وثلثا المال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروسا لمن يتفكر

والابوين وهو ايضا زوجا لثله لكل درس ورجل وبنته
اوابنه وبناما لانضفين صورة الاولى مانك عن زوج هو
عم او مستقوبتك منه فلهما النصف والربع فمسا والباقي

نصفيا رجل تزوج ابنته بنت اخيه فابنت عنهما امرئة قاله
ابنه والنصف لزوجها ^{ابنه والنصف لزوجها} ^{ابنه والنصف لزوجها} ^{ابنه والنصف لزوجها}
ان ولدك ذكرا ورثك واوانثى لم توت ولم ارث صورة
ان يتزوج ابن ابن رجل يبت ابنته الاخرى عود الرجل عن

تلك البنت وهي حامل وعن بنته صلب لانها ان ولدت
ذكا او فهاك بنتا لهما الثلثا والباقي بين العائلة وابنها

انثا وان ولدت انثى فلا شيء لهما لا استغراق الثلثين
واحدة الصلب ^{بنت ولان} ^{في ذلك البنت}
لانها لا يرث ^{لأنها لا يرث} ^{لأنها لا يرث} ^{لأنها لا يرث}
ويعطى للزوج ^{لأنها لا يرث} ^{لأنها لا يرث} ^{لأنها لا يرث}
ربما ^{لأنها لا يرث} ^{لأنها لا يرث} ^{لأنها لا يرث}
الهم صلا على سيدنا محمد
واله

المتروكة الف وثلاثمائة وثلاثين والف من الثمن للبرق
 بغير من جمادى الاولى سنة الف وثلاثمائة وتسع واربعين
 من هجرة سيد المرسلين والحمد لله على الانعام والنعمة
 والسلام على خير الانام وعلى آله وصحبه البررة كل الامم
 والناجيين الى يوم القيام صلوة تغل بها القعد وتزهر
 بها الكلوب وتنجينا من العذاب والآلام في كل زمان ومقام

بين تم والحمد لله تحريه هذه
 الرسالة الشريفة المنيفة المسماة بالفتح الواصف
 على المني العاتق لعلامة زمانه وفريدا وانه مولانا
 وشيخنا مطهر الدين الحنفي الفخري شيخنا الشريفي ابن القريخي
 ابيه الله نور بفساد علمه وضائه واراد على
 اعداءه ان يروا قوته ويروا قوته في كل يوم
 في كل يوم في كل يوم في كل يوم في كل يوم